۶۶۳

کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی - فهرست شده
۴۵۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح هدایه اثیرالدین ابهری
مؤلف عبیدی
موضوع
بازدید شده
۱۳۸۲
شماره ثبت کتاب
۹۲۷۸۷
۳۳۵۵
۴۸۹۸
۵۹۰۰
مجلس شورای ملی
کتابخانه
۴۵۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح هدایه اثیرالدین ابهری
مؤلف میبدی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۹۲۷۸۷
۳۳۵۵
بازدید شده
۱۳۸۲
۴۸۹۴
۵۹۰۰
مجلس شورای ملی
کتابخانه
تاریخ تاسیس ۱۳۰۲
بازرسی شد
۱۲ - ۳۶
۴۱۰۳۵
۴۱۱
۲۱
۱
۴۵۲۸

بسم الله الرحمن الرحيم وبه المستعان الكريم

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثنا ويا ذا العظمة والكبريا يا محيي الاحياء المجللة الطباء ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع محللا بحامد كل الثنا لا نقطع مراجيها بخطر التحديد ونشكرك على مواهبك التي نضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل مخلوق بوح البشر وافضل فؤاد اصل الوحي والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية الواصلة الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد الابدا، وقدوة اهل الاصطفا وعلى عترته النجبا، الكرام وصحبه الله الاحبا، العظام وسالك ان توفقنا لتحصيل الجم من المطالب وتهدينا منهج الوصول الى اعلى المراتب امل على ما فيه قدرة وتحصيل وجاء الموفقين جاهد ولعله فلا مجال مشتمل على شرح ما سوى المبسوط من المختصر الموسوم بالدانة للاجام المحقق والعلوف الملوخ قدوة الفضلاء المتاخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفرد دهره ابو الحق الذي الالمعي اعلى الله رتبته في حظائر القدس وتوامع الصديقين شاع عند الانس اعلميته مع قلة البضاعة وزجلي في حضار مدة الصناعة بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعز الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثته حيث لم يتح له شرح يكشف لهم عن وجوه فرائد نقابها ويزيل رسالات التحقيق من مطاويا البيان صعابها لما انه لا يسعني الا اشباعهم بما قد ترجوا ولا يوافقني الا اتباع ما علمه اصلحنا والله المستعان فما قصدوه من تحصيل مسؤولهم وايضا لهم الى غايه ما حولهم انه خير موفق ومعين

قال المصنف رفع الله درجته وزاد في اعلى غرف الجنات فتوحه القسم الثاني في الطبيعيات لما كانت الحكمة عبارة عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض الى ما هو موجود بهما كالاعمال الصادرة عنا اقسم لا محالة باقسام متفاعلة اعني الموجود الى القسم فنبحث فيه عن احوال القسم الاول من الموجود وليس حكمة نظرية لموقف حصوله على النظر ونبحث فيه عن احوال القسم

الثاني وليس حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد فيه الا مقارنا مع اما ان يمكن تجريده عن المادة في الذهن وهو العلم الاوسط المسمى بالرياضي اولا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال الذي لا بد منه في امر اهل المنزل لدوام الائتلاف او المدينة لبقاء الانصاف والانصاف والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة بتخريج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية فح يدخل فيها المنطق على الطريق الذي اتى بعده هذا ما قيل وترتيب المصنف هذا المختصر على ثلاثة اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي انما اختار هذه العلوم الثلثة من بين سائرها اما المنطق فلما يرد الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل العلوم كلها واما الباقيين فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال النفوس الفائضة من والاول مع الثانية باعتبار الفناء والاخرى تحصل بالالهي والثانية باعتبار البقاء الاول يحصل بالطبيعي اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدور والمصادرة المتحرق عنها في الذهن وعن اقسام الحكمة العملية بامرها لان الشريعة المصطفوية قد قفت الوطر فيها على اكمل وجه وانم منهج وقدم المنطق على الطبيعي والالهي لتقدم الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي بالنسبة الينا ولكون التعلم منذرجا من الاسهل الى الاصعب على ما تقتضيه داب الارشاد في التعليم وقال وسمه ترتيب على ثلثة فنون الخ حاصله هذا القسم منحصر في ثلثة فنون لان الاول مع الاجسام الطبيعية من الاحوال التي مما يختص بالفلكيات الثالث مما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في المغير الجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري والبحث فيه اما عن الاحوال المتغيرة كقبول البحث للاتي

تقسيم الواقعة

اصطلاح

اول

اول

نهاية وتنامي الابعاد وغيرها وهو الفن الاول او في الاحوال المختصة بالفلكيات
كامتدادتها وتحركها على الامتداد وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو
الفن الثاني او بالعنصر بابه كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وغير
ذلك وتقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاجرام اشرف لعروضها وظهورها
فيستحق التقديم كما يستحق الجنس تقدم الفصل على ما تقرر في باب الكلي
والمشافع والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني اشرف موضوعها
وشاملها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي
ان يقدم في التعليم لتقدم اجزائها على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم
اجمالي والتفصيل انه ان يقال البحث في العلم اما عن الاحوال المشتركة بين
الاجسام الباب السمع الطبيعي ترسم الكياني او عن الاحوال المختصة
بالبسائط العلوية وهو باب السما والعالم او البسائط السفلية وهو باب
الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي لم يصور لها صور حافظ
للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي لها صور من شأنها الحفظ فقط وهو
باب المعادن او التي لها صور من شأنها التغذية مع الحفظ وهو باب النبات
او التي لها صور من شأنها البحث والحركة الارادية مع ما بقيات وهو من
باب الحيوان او التي لها صور من شأنها النطق مع ما بقيات وهو
باب الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية كل المصنف
اجمالي التقسيم بجعل الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها
مشتغلة بالعناصر لانها بحث اما عن العناصر او عما حدث فيها

في ابطال الجزء الخ شبه لطالب كل علم ان تتصور موضوعه قبل
الشروع فيه لانه من المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما ولو
كان كافيا للمبتدإ به لان البصيرة انما تكمل وتتم بتصور بكمال الحقيقة
فلهذا اراد المصنف تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم
ببيان ما تقوم من الهيولى والصورة لكن هذا المطلب توقف على ابطال
الجزء الذي لا يتجزى على ما ستطلع عليه فقدم هذا الفصل لابطال ذلك

مصلع ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقدم فصل نكرة موصوفة وقوله في ابطال الجزء
وتثبت خبر مبتدإ محذوف او مبتدإ حذف خبره اي الاولى من الفصول فصل
او منها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر فرد وفرض لا يقبل الانقسام اصلا
لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي تتالف الاجسام من
افراده بانضمام بعضها الى بعض وتتمايز الرسالة على بطلانه من وجهين
احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء بينه
خلافية بكون واحد منها وسطا بين طرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء
ممكن بالفرض بتعدد افراده مع الترتيب المذكور اذ لا ممكن كل واحد منها ممكن غير محال والاجزاء
الغير المتماسة اذ لا ممكن كل واحد منها ممكن احتماعها بالضرورة فيجوز وجود
اجزاء متعددة مرتبة على الوجه المذكور والمصنف لم يذكر ان الملازمة
ظاهرة بل بادر الى بيان بطلان التالي وبقولنا انه متى جاز وجود الاجزاء
على الترتيب المذكور فاما ان لا يمس الوسط ملاقي الطرفين او لمسه والاول
باطل والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف
المفروض وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو
ضروري وكذا يستلزم خروات الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان
ما يلاقي احد الطرفين من الوسط حجم يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر فيه
تتجزى الوسط وقد فرض انه لا يتجزى هذا واذا بطل التالي فقد بطل المقدم
وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فلزم امتناعه وهو المطلوب قال المصنف لا يلزم
ان الوسط اذا مس ملاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه
قران وهو ممنوع عنده قال الشارح ان يكون له نهايتان تلاقي كل واحدة
منهما طرفا والا يلزم من حصول النهايتين حصول الحزين ليلزم الانقسام قلنا
ان الحد محل النهايتين من الوسط لم يعين احدهما عند الآخر في الوضع فلعل
احدهما للاحد الطرفين الآخر دون العكس بكون مرجحا ملاحظة انه
مع والا لزم الانقسام مطلقا فيبطل المطلوب وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الغير
الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين

والثاني باطل اما الملازمة فظاهر. وما ذكرنا الوجه الاول واما بطلان الثاني
فلان ما فرض على الملتقى اما ان يلاقي شيأ من الملتقيين او يلاقي اجزاء او
مجموعها او من كل منهما شيأ والاول يستلزم عدم ملاقي الاجزاء والثاني ان يكون
على الملتقى ما فرض عليه والثالث يجزئ الوسط والرابع يجزيهما بل يرجع الكل
خلاف المفروض وبطلان الثاني يجمع اقسامه يدل على بطلان المقدم بقسط
وعلى هذا البرهان لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع اجزاء المفروض على الملتقى على
نفس المتصل من غير ان يلاقي شيأ منها لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا

فصل في اثبات الهيولى الخ كل جسم فهو مركب من مادة جوهرية
اثنان منها في الثالث شيء احد الحاليين صورة وثانيهما صورة نوعية ونسمي
الثالث المحل مادة. والهيولى اما الصورة الجسمية فلاحتياج الى اثباتها
في الجسم بوجهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدرك من الجسم
في بادي النظر واما الصورة النوعية فسيأتي البرهان على اثباتها واما
الهيولى التي يريد المصنف اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان
عليه ان الجسم المتصل اعني الذي لم ينفصل واجزاءه بالفعل يوجد متصلا
في نفس الامر كما هو عند المتوسط في جميع الاجسام القابلة للانفكاك
من العناصر وما تركب منها لان اي جسم فرضناه فمن البين الاجسام نوعا اما
ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو
الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان تقبل الانقسام الى الجهات
الثلث او لا فان لم تقبل الانقسام فيها فهي اجزاء لا يتجزى او اشياء
تنتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وهو باطل وان
قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل
فتكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على اجزاء يعود فيها الكلام
المذكور فاما ان ننسب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم
تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام فيلزم غير مستقيمة

بالفعل فتكون اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الا
جسما متصلا وهذا الجسم يطرأ عليه الانفصال على ما شاهدت فلا بد ان يكون فيه
شيء يقبل الانفصال الطارئ عليه اذ ظرفان الانفصال على ما لا قابل له ممتنع
للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار الذي هو الكم المتصل القائم بالجسم المتميز
بالجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي الجوهر المتصل الممتد في الاقطار
الثلثة المدرك حسه لولا اوشي آخر غير ما سيدل ان الاول وهو ان يكون القابل
للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال
لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احد هما
الانفصال والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال
في الجسم بالفرض وانه محال فتعين الثاني وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في
الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو المعنى بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب
فلنبين اولا غاية ما لزم في هذا المحل ان في الجسم شيأ مغايرا للصورة ومقدارها قابلا
للانفصال لكن لا يلزم من هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان
لو ثبت انه محل للصورة ولم تثبت بعد لعدم دلالة المحل عليه فلنبين الشيء
بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى قابل بل معناه زوال اتصال
واحد عن الجسم وحصول اتصالين آخرين بعد والقابل للانفصال ما قبل الاتصال
الواحد قبلا والاتصالين الآخرين بعدا حتى لم يقبل الانفصال هو قبول الاتصال
الواحد من والاتصالين آخرين ثالثي الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة و
مقدارها يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فتكون محلا
للصورة الجسمية وهو هيولى اذ لا يراد بالهيولى الا جوهر يحل الصورة الجسمية و يتقوم
هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر متصل اي في واجزاء
مفروضة مشتركة في الحدود وله اتصال وهو كونه ذا اجزاء على ما لكل الصنف وهذا
الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل حتى لو انتفى الاتصال انتفى ماهيته
الجوهر المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا فقط
فعند طريان الانفصال يزول الاتصالان الكائنان قطعا وينعدم المتصل الاول

لازمه وبحدث منفصلان اخران مع اتصالين آخرين معلوم لكونه الجسم شيئ
سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم اتعدام بالكلية
وحصول جسمين آخرين لاعين ولا اثر بداهة البطلان فثبت ان في الجسم
جوهر اموجود الذات في الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال جسمية واحدة
تعلقا رافعا للاحتياج الوضع بينهما وصوف تلك الحال جسم واحد وعند
طريان الانفصال على الجسم تزول عنه هذه الجسمية الواحدة وتحصل جسميتان
اخريان كذلك وتصير الجوهر الباقي بهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون
بحيث تكون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بينهما على
الوجه المذكور اما ان يكون بحيث حلول احدهما في الآخر او بحيث حلولهما
في محل ثالث واثنان معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بحيث حلول الصورة
الجسمية او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل صيرورة
الذي تحل به معقول دون العكس واما ثانيا فلان المتعلق بالمحلول هو الاختصاص
الذاتي اعني التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين تعينا للآخر والآخر
متعينا به والاول اعني التعين حال والثاني المتعينة محل فالتعلق بين
لون البياض والجسم المقتضي لكون البياض تعينا للجسم وكون الجسم متعينا
به بان يقال جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي متعينة الجوهر
الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير
ابيض فثبت ان الجوهر المتباين للصورة الجسمية الموجود في الجسم قابلا محل
للصورة الجسمية فتكون صيرورة اذا ثبت الحلول في الجسم القابل للانفكاك
ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقارنة الى الجسمية المنسوبة الى المقابل
المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اما ان تكون
بذاتها غنية عن المحل او لا بل تفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عما
يعارضها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب الذات
والا فمفتقرة بحسبها والاول لم كونها غنية عن المحل بحسب الذات ممنوع والا
لزم استحالة حلولها في المحل لان الغنية عن الشيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول

بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه للحلف عن الذات
مقتضاها وانه محال فصفة الباقي وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر
الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات
فالطبيعة المقارنة انما توجد لكن حالة في المحل وهو الحلول فكون الاجسام كلها
مركبة من الحلول والصور وسواء ط وآخر ض على هذه الحجة بانها مشتملة على
المصادرة على المطلوب لان المطلوب من هذه الحجة اثبات وجود الحلول في الجسم
ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال
موقوف على وجودها اذ الشيء عالم لوجد لم يقبل شيأ ووجود ما موقوف على
وجود الحلول لانها حالة في الحلول ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات
وجود الحلول بوجودها وهو مصادرة على المطلوب واجيب عنه بان المراد
بالصورة الانفصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل فوجوده الثابت
بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الحلول فلا يلزم المصادرة على المطلوب وهذا
عائد توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعراض فمسقوط واضح واما
اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم
على سبيل الفرض لابطاله فلم يسلم الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات
بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان قولنا الحكم على الصورة
بقبول الانفصال موقوف على وجودها ان اراد به انه موقوف على وجودها في
الواقع فلا يلزم ذلك وانما يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد
به انه موقوف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف وجود الصورة
في الاعتقاد على وجود الحلول ان اراد به انه موقوف على وجود الحلول في
الواقع فالملزم عائد لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اراد به انه موقوف
على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون
اعتقاد وجود الحلول كما سيجيء في المغالطون واما الجواب فضعيف يظهر
مما حققناه من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المتحيز من الجسم في بادئ النظر
لا الاتصال واما الاعراض المبنية على الاسفار في المقدار بانه الانفصال او غيره

ح جوابه فصل الجدلى لظنون مراد المصنف حسب ما قدرنا. واعترض
الامام على متن الخ بانها انما يتم ان لو ثبت ان الصور الجسمية ماهية نوعية
ولم يدل عليه دليل فلم لا يجوز ان يكون الصورة فى الاجسام القابلة للانفكاك
مخالفة بالنوع لصور الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار المتنوع
الاول الى الهيولى افتقار الثانى اليها فلا تثبت الهيولى فى جميع الاجسام وجوابه
ان الصورة الجسمية من الهيولى الذى الاتصال المجسوسة فى الجسم اولا وبالذات
انها ماهية نوعية لا انها لا تحلف المفصول بل بالامور الخارجة عنها كلونها فلكا
او عنصرا او غيرها لكل مما لا مدخل لها فى حقيقة ذلك الذى الاتصال ولئن كانت
الصور الجسمية فى الاجسام ضائقة تحملة مقارنة للهيولى الاتصال فالهيولى الاتصال
مشتركة بينها لازمة لها فافتقار الذى الاتصال اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى
يستلزم ثبوت الهيولى فى الاجسام كلها وهو ساقط فصل ان الصورة لا
يجوز عن الهيولى يريد ان ثبت اللازم من الهيولى والصورة فوجود هذا الفصل
اولا لاثبات ملزومه اعنى الصورة حال الصورة لا يجوز عن الهيولى اذ لو وجد
الصورة مجردة عن جميع الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية والكل
باطل فقسمه اما اللازمة ظاهرة واما بطلان القسم الثانى من الثانى فلانها فى
الابعاد كلها جسمانية او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه. لامكن ان يخرج
من مبدء واحد امتدادان على نسق واحد الى خطان مستقيمان كانهما ساقطة
وذهبا الى غير النهاية لكنه محال لان البعد الواصل بين الخطين يتزايد حسب
تزايد امتداد هما ملوا امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه. بينهما
محصور اليس بخارج وانه محال وعلى منع وجود اللازم من ذهاب الخطين الى غير
النهاية عدم تناهى تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه
بينهما ولا يمنع هذا المقدمة من الاتضاح بحيث نقدم عنها المنع المذكور. لان
بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين المتمدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن
ان نفرض بينهما ابعاد غير متناهة بحسب العدد متزايدة بمقدار واحد مثلا الامتداد
من مبدء واحد مثل نقط آ خطان غير متناهين لا يمكن ان نفرض على الخطين بنقطتين

مساويتين

مساويتين البعد عن نقط آ كنقطتى ب ح بحيث لو وصلنا بينهما خط ح لكان
مساويا لكل من خطى اب آح حتى يكون الخ مثلثا متساوى الاضلاع والفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليها بنقطتين أخريين متساويتين
البعد عن نقطتى ب ح كنقطتى د ه بحيث يكون بعدا ما عن ب ح كبعدى
ب ح عن آ ويكون كل من آد آه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتى د ه بخط د ه
لكان كل ضلع من مثلث آد ه ذراعين ولنفرض عليها نقطتين أخريين على الوجه المذكور
كنقطتى ز ن ونصل بينهما بخط وهى يكون كل من اضلاع آوز نلثة اذرع ثم نفرض ح
ط ثم يبقى ك م ل م ن ى ونصل بينها بخطوط ح ط ط ك ك ل ل م م ن ن ى على الوجه
المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ح البعد الاصل والذى بعد اعنى آ البعد
الاول وموازيه البعد الثانى وخط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الباقى
ان كل من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذى قبله وعار زيادة مثلا البعد المقوم الذى
الاول اعنى ب ح مشتمل على البعد الاصل اعنى ب ح وزيادة وهى البعد
الثانى اعنى وز مشتمل على البعد الاصل وزيادة وهى ذراع وهكذا الى غير النهاية
كل واحد بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل على زيادات غير متناهية بعدد الابعاد
الغير المتناهية الى فوق البعد الاصل التالية ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية
بعدد واحد فوق تلك الابعاد موجودة فى المشتمل على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد
بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الجملة بعد اعظم من جميع تلك الابعاد وهو محال
الابعاد بعد اصغر الخ لعدم تناهيها واذ ح مثلا الخطين على تقدير تناهى الزيادات الموجودة
الزيادات التى على زيادتيهما فى البعد الاول المشتمل عليها مع زيادتيهما
باقصر وهكذا الى الزيادات

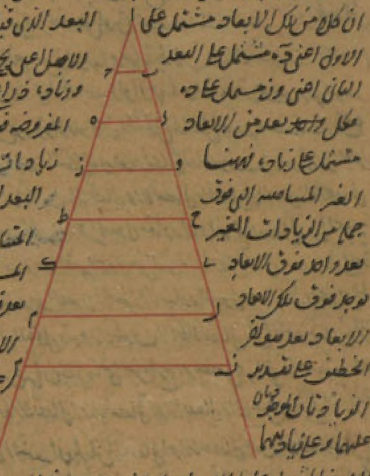

والثانى موجود فى البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول ح

الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة فى البعد الرابع وهكذا الى ما لا
نهاية له وبهذا تندفع المقدمات الثلث فنقول ان امتداد الخطان الخارجان

من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان توجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة
بقدر واحد وهذا هو الحكم المقدم الاول فيوجد بينهما زيادات غير متناهية
بحكم المقدمة الثانية بحكم المقدمة الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية
في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه. فبين
الخطين بعد واحد غير متناه. محصور بين حاجزين ثبت ما اردنا بيانه من
القائل بان الصور الجسمية المجردة غير المثل لو كانت متناهية لتجاوزها
احاد واحد او تشابهت جميعا في ابعادها في الجهات كلها او حدود
لم تتناه فتكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد او حدود
بالمقدار كالذي للكرة او حدود كالتي للمضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها
لابد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاختصاص
نوع منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا للمحض فذلك المخصص
اما نفس الجسم واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام
كلها في الشكل لاشتراكها في الجسم ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو
ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فكان الشكل الحاصل للجسم بسبب عارض من
عوارضها يجوز زواله فالمعلل الشكل ان جاز زواله لعلة توجب جواز زوال المعلول
وزوال الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما ليس الا الجسم
فيكون الصور الجسمية المجردة غير المثل متعذرة لها وانه يحتمل كون الصور
الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من الثاني واذا ابطل الثاني فقد بطل الاول
وهو تجرد الصور فلا توجد الصور الجسمية الا متعذرة للهيئول وهو المطلوب واعترض على
هذا بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال فان الشمعة مثلا يتوارد
عليها اشكال مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنه
بانا لا نعني بقولنا لا يكون الا بالاتصال او الانفصال او بالقابل لهما الا ذلك
الاشكال المحتملة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فقد بالانفصال فلزم
خلف المذكور واعترض ايضا بانا لا نسلم ان لا انفصال ولا اتصال في لوازم الماهية فان
ليست بديهية ولم يقم عليها برهان لم لا جاز تبدل الاشكال في الجسم
بالانفصال ثم الاتصال او بالعكس

لا يكون الا بالاتصال او الانفصال لان بدلها اما بانضمام شيء من خارج الى حجم الجسم او
بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة
واتصال اجزاء الجسم من سمت لاجل عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن
بعض وهذا خلف عند الانصاف وترك المعاندة واما ان توهم الزام الامتدادي بانا
نثبت ان لا انفصال من لوازم الماهية لكني ذكرت في الاصل وكان ذكر الانفصال
والاتصال مستدركا لانها انضمام الانفصالات عرضا بعض اللازم وهو ليس
من مواجب الماهية حاصل المعلل انا اخترنا هذا الطريق لتشعبه الى اقسام الشكل
واثبات مقارنة الهيئول على كل واحد من الاقسام وان كان ذكر الانفصال كافيا
في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القايل

فصل في الهيئول

لا تتجرد عن الصورة اي لا يتحقق شيء في هذا الفصل ملزومية الهيئول يستلزم اثبات
الملازم بينهما وبيانها ان الهيئول لو تجرد عن الصورة لكانت اما ذات وضع
او غير ذات وضع والمراد بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية
والقسمان باطلان فيبطل كون الهيئول متجردة عن الصورة اما القسم الاول فلانها
لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسم والثاني باطل لان الجوهر الفرد ليس
بموجود لانه لو كان موجودا لكان غير منقسم والاطلان جزما لا يجوز ان يكون وقد ابطلنا، وكذا الاول لانها
لو انقسمت فاما ان ينقسم في جهة واحدة فيكون خطا مستقلا او انها خط فلان المنقسم
في جهة واحدة خط واما انها مستقلة فلانها جوهر اذ في جهتين فيكون سطحا مستقلا
فاما ان يحتوي الخط اولا بل جهات فيكون محاطا والانقسام يأبى محاطا اما الاول فلان
الخط المستقل اذا لو وجد خط مستقل بين خطين محاطا ما سطحين ما لان بحدهما
عن الثاني فيكون ما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر فيلزم انقسامه في الغرض
وانه محال اولا بحدهما عنه يلزم انفراد احدهما وهو انفساح لان مجموع الخطين اعظم من احدهما
بالضرورة واما الثاني فلان سطح الخط المستقل اذا لو وجد سطح مستقل وتوسط
بين سطحين محاطا جسمين ما لان يحدهما عن الملاقي اولا وكلاهما باطلان اما
في الخط واما الثالث فلانها لو كانت مجتمعة كانت مركبة من الهيئول والصورة وقد
فرضناها متجردة هذا واعلم ان السطح والخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود

على مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف للمادة وعندهم فان النقط عندهم نهاية
الخط وهو عندهم بسيط التعلق والمتكلمون قد اثبتوا طائفة منهم خطا وسطى
مستقيما حتى وصفوا الذرة بتالف في الطول فيحصل منها خط و
والخطوط تتالف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل الجسم
فالخط والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لامحالة لان المتالف من الجوهر لابكون
عرضا واما النقط المستقيمة الاذوار فهي غير متقسم هو جوهر وهذا عندهم هو مفهوم الجوهر
الفرد فالمعول على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لابكون نقط عرضا لانها نقط
مستقيمة وهو جوهر الفرد فالنقط المستقيمة هي الجوهر الفرد فلا فائدة في كونها
نقطا مستقيمة وهو جوهر افرد فنقط الاعراض التي على زعم نفاة الجواهر واما النقط
الواقع في استحالة تداخل الخطوط فليس بشيء لان هذا انما يعترف بان مجموع الخطين
اعظم من احدهما لكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقيم المتوسط بين
الخطين الموصلين بين طرفيهما اطول من احد الخطين الموصلين بين طرفيهما مع ان
الكلام انما هو في الخط المستقيم المتوسط بين الخطين الموصلين بين طرفيهما
واما ان كل خط مستقيم فهو اطول من احد الخطين الموصلين بين طرفيهما
من حيث ان الخط المستقيم هو الاقصر بين الخطين الموصلين بين طرفيهما
فهذا مما لا يعترف به احد من العقلاء ولا يتوهم احد ان الخط المستقيم
الموصل بين طرفي الخطين الموصلين بين طرفيهما اقصر من الخطين الموصلين
بين طرفيهما وان كان اقصر من احدهما فهو اقصر من مجموعهما
وان كان اطول من احدهما فهو اطول من مجموعهما
وان كان مساويا لمجموعهما فهو مساو لمجموعهما
وان كان اطول من احدهما واقصر من مجموعهما فهو اطول من احدهما واقصر من مجموعهما
وان كان مساويا لاحدهما فهو مساو لاحدهما
وان كان اقصر من احدهما فهو اقصر من احدهما
وان كان اقصر من مجموعهما فهو اقصر

مع من انواع الاجسام فحص بحيث يعرض لكل النوع حسب ذاته الحصول اذ كل
الجبر بالقبح لاختصاص ذلك النوع بذلك الجبر اما الصورة الجسمية المشتركة بين جميع
عليها او الحصول او صورة اولى والاولى غلط لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في الجبر
وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في الجبر لاشتراكها في الحصول
وهما باطلان فبعين الثالث وهو الغلط وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان المقتضي
المقتضي للاختصاص فاعلا فاعل مع الفصلات الملزمة في جزاء وهذا ظاهر عند
الفلاسفة واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في انباء باحث اللازم اشارة
الى ان اللازم مع الحصول لا يخص الصورة الجسمية بل يتناول الصورة مطلقا فان الحصول
لا يوجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا الصورة
النوعية لا توجد بدون الصورة من غلاف بحث لاسفل من انها من الاعراض

الصورة الجسمية الخ
لا توجد بدون الحصول
فالحصول مع هو

صدرا من عاد المصنف هذا المختصر اذ الارتباط وثيق وهم ان الاولى
ان يعبر عن قول الامر او الازالة بالعدالة اذ الوهم ان الانتباه موجب ضلال
مدعم نكون عدالة لا محالة فلا يصح انتفاء اللازم عن الحصول او الصورة مع
الانتباه في كفيه هذا الكلام فانا في الانتباه بيان الكشف ربما يساعد ما عدا ما
ما هو واجب

اعلم ان الحصول ليست علة للصورة الخ وبيان كون اللازم
منها والمقدم منها ما يتوقف عليه تحقيق الكلام في الخط وهو ان المحال اما
ان يكون احدهما علة فاعلة للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة مستقلة
عنهما وعلى التقدير بن يجب ان يكون العلة موجبة ليتحقق اللازم اذ لو لم تكن
تستلزم العلة المعلول فلا يثبت اللازم بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حتى
يثبت اللازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام كل من العلة الموجبة والمعلول
صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لا محالة
تستلزم المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم العلة الاخرى ويستلزم اللازم اذا
تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الحصول والصورة مثلا زمان فاما ان يكون
الحصول علة للصورة او يكون الصورة علة للحصول او كونا معلولي علة ثالثة مستقلة
والاول باطل اذ لو كانت الحصول علة فاعلية لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا

متقدم بالوجود على الشكل الذي هو قصد

متقدم بالوجود على الشكل الذي هو قصد

متقدم بالوجود على الشكل الذي هو قصد

يلزم ان يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المتقدم
على المتقدم مع الشكل اولى على ما مر آنفا قد اشار الى ذكره المصنف والحق
ان ذكر معية الهيولى للشكل هنا مستدرك مع انها لا يطابق العنوان اما عدم مطابقته
فلان موضوع الشكل على العدة كما مر عن قريب والهيولى تقدمت الصورة على الاجمال
فلا يكون من هذا الاستدراك فلا يمكن ان يقال لو اراد الصورة على الاجمال
لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدم على الشكل فتقدم الصورة على الشكل
لان المتقدم على المتقدم متقدم فتكون ذكر المعية مستدركا بقصد الغلط بدونه
وما يطل القسمان الاولان اعني القسم الثالث وهو الهيولى والصورة على الترتيب
لعدم مالية منفصل مجرد بما عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل
منهما عن الاخرى اما اولا فلانه يقتضي الى احتياج ما فقد الجسم منهما ضرورة احتياج
ما فقد الجامد المتصف عن الاقران والارتباط بهما اعلم كما مانيا فلما ثبت
ان الهيولى ضعيف فلم يقوم بالفعل الى مفارقة الصورة ولم الصورة يفارقها
الشكل المتميز الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان الصورة
اقدم من ان لم يبقيها بدل من صورة اخرى لتعذب الهيولى لانها لا توجد الا مع
ما دون الصورة فانها المفصل المعقبة للهيولى بتبقيتها للهيولى بدل الهيولى اقتضا
الصورة الى الهيولى في الشكل وقد مر آنفا عن هذا بان افتقار الصورة
في تشكلها الى الهيولى توجب تقدم الهيولى على الصورة وهو منافي ما فرض عدم
مفارقة الصورة متركبا لها الهيولى وعليه مبنى ظاهر وهو لفظ الآن فيما ليس
بمقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا يمكن ان يكون المقوم
عندهم وانما المقوم الذي ذكر المعترض فما هو الشريك العلة هي الصورة
المطلقة والمفيد ان الهيولى في الشكل هي الصورة المتخصصة اشارة الى الشكل
وهو ترتيب ما ذكرناه وانما الاعتراض بمنع كون الافتقار فيها على الوجه المذكور
دون عكسه بغير موجبه بعد قيام الدليل عليه وانما الجواب عنه بان القول
بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول بعروض الصورة بان
القول بافتقار الهيولى الى الصورة في الشكل مرجعه الى الاولوية لا افتقار

الصورة الى الهيولى في التشكل فافهم فان قيل ظ سيوى لزوم الدور فانه يدفع لما
قاله هذا اقول ما ان كون الشيء علة قابلة بعوض جاهم بشيء آخر غير معقول بل
بان الامام مما رضيا وهو افتقار شكل كل منهما الى ذات الاخرى وهو الهيولى
بدور فصل الخطاب لما نازع في تحقق جامعة الجسم الطبيعي الذي هو
موضوع هذا العلم او اولى شرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن
الامور العامة للاجسام الطبيعية فبدا بما هو الاشهر منها وهو المكان فبحث
اولا ماهيته في هذا الفصل وثنى بعد ذلك الفصل الثاني لهذا الفصل
وبحث بعد الفراغ عن البحث عن المكان اولا كيفيته وثنى بالبحث عن الخلاء
عن شأنه ان يغيب الجسم جملة في وليس يكون ظرفا للجسم وان لم يكن مستقلا
بل جزءا للمكان عن الجسم ما هو كما عال ابن آبا المحاب عنه بانه اخص
الكون وانما صح اسعال الجسم عنه الى غير ملاحظة اختصاصها بالمكان والشر الما
عنه وبين سائر ما يقع فيه الكون من المقولات جدا وان تسقط منها عن درجة
الاعتبار استقاما تندفع به الاعراض المذكور الواردة عليها مع العلم بالمكان
في جميع ما تنسب اليه الكون لا لكل الشيء حاصة لا زمة شاملة للافراد يتعين بها عند
وصفه بكل لان يقع لهم نزاع في تحقق جامعيته حتى اختلفوا فيه مذهبين تجردا
الحكماء كافلاطن الاول والمتكلمين اتباعا فلاطن الى قصر والى على ومن سبعهم الى الاخير
الشيء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح القائم من الجسم المحوي
فالسطح الباطن من الحاوي هو الذي يغيب الجسم المحوي فيه كما
بقال كون الماء في الكوز فيقع على الكوز وعلى الماء وعلى الهواء المحيط بالكوز
ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة وهم الفلاطونيون
يرون ان الخلاء الذي يغيب الجسم بعد موجود في الخارج مجرد
عن المادة وعن سائر ما يلزم بتقديم الابعاد الجسمانية وبسمونه البعد المطلق
وفرقة يزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون بان الخلاء جسم وانما
هو موهوما مقدرا فيه الجسم في المقدار والمساحة بشغله لا بذاته لجسم عليه لو
لم يشغله الخلاء وهي الفراغ الموهوم الفضاء الذي يغيب الوهم ويزيد

الصورة التوهمية لا لانها اجتماع ممكن والوجود هذا المعنى
والحق ان يقول والا لكان الخلاء الذي يغيب ما يحاذيه
خلاء فيكون الخلاء موجودا فافهم المذكور

من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز هذا
الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من شأنه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له
عندهم وهذا الاعتبار يجعلونه خيرا للجسم وباعتباره فارغا عن حصول الجسم ايا
يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم مع قيدان لا يشغل شيئا
من الاجسام فيكون لاشيا محضا لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج
بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد كان بعدا منفطرا وامرا لا تقولون به فانا
لا نشاهد جسما ما كان لاشيا محضا مالصرف والخلاء عندهم اخص من الخبر لان
الخلاء هو الفراغ الموهوم من اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والخبر هو الفراغ
من حيث ان يعتبر معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول
فظ والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
فلان لو اعتبر في المفهوم حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون خبرا طبعيا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك يعني عدم الحصول لا يكون الفراغ خبرا
منفطرا نسبته الخبرية عند سريان الجسم وملاقاته الجسم بطبعه الحصول فيه
اذ طلب الحصول ملازم لطلب الاستقرار والفراغ من المكان والمتمكن وهو في
امتناع الخلاء ملازم لطلب الاستقرار والامتناع من المكان فاذا صبون ان
امتناع الامتناع كالمتناع من الفراغ الموهوم والقيد السلبي واما الفراغ الموهوم
فلانه عدم صرف الوجود عدا البعد المنفطر بعينه وهو ممتنع واما القيد
السلبي فلانه ينقض الى كون ما جعلوه فراغا موجودا لا شيا
محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانها عن قريب والمتكلمون
ذاهبون الى امتناع الامتكان بناء على انهم قائلون بامتكان الفراغ
الموهوم وان لم يكن الوجود مرادا عندهم لاحل الابعاد والامتكان
القيد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود جسم عندهم لا تقبل الوجود منها
جسم مالئ بذاتها بل يكون ما فيها لا شيا محضا واذا ثبت هذا فالخبر
مفعول لما كان الذي سبب الايجاد عندهم اياه فشرعنا في هذا
الفصل بقولنا الخلاء او الوسط الباطن المذكور الى آخر الرابط بعبارة اخرى ما

الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شيء سوى ما ذكرنا اما ان يكون
متمكنا واما ان يكون لا في متمكن الاول في نفسه والثاني هو المكان
وجوده كما يأتي والخلاء هو المكان خلا عما يشغله فهو موجود والخلاء
او دراك حسب الخارج وكل ما عدا ما ذكرنا فهو موجود واما الخبر فهو ان خلا
لما يمنع الا شغل الحيز الذي هو افضاء المفروض فارغا عن شغل الجسم كما هو
الله المتكلمون او يمنع البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه الاقلون واما
كان لا جسم ولا شيء من الجسم موجودا واما امتناع الخلاء يعني الا شيء المحض فلان
الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ما خوذا مع كونه صفة كونه لا شيا
محضا وهذه الصفة عندهم لان ما زعموه فضاء موجود ما قابل للزوال والانعدام
فان الفضاء على ما يأتي اقل من الفضاء الذي هو المذكور والعالم لا يزال يتصاغر
فيصح ان يكون لا شيا محضا فيصح صفة كونه لا شيا محضا وامتناع الصفة موجب
امتناع الموصوف الماخوذ معها فيصح الخلاء يعني الا شيء المحض والمانع
الخلاء يعني البعد المنفطر فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة فان يذاهم
عيانا عن المادة حتى جلوا فيما ما سنا ان المعنى بذاته عند جميع جلوا هم
فلان البعد حال في المادة فالبعد الحسماني وهذا انما هو ان لو صحت كون
البعد ماهية نوعيه ولم تثبت بعد مفصل في الخبر انه كل نوع من
انواع الجسم الطبيعي عنصرا كان او فلكيا فهو خبر طبيعي لانه صدر خروجه عن
القوابل بكون في خبر لا محالة مفصل في خلل الخبر اما ان لطبعه او لقاصر
والثاني منتف لقوله عدم القواسر فتعين الاول فتكون فلكل الخبر طبعيا
له اولا نعني بالخبر الطبيعي الا مقتضى الجسم بطبعه الحصول فيه هذا
في البسائط واما المركب فحكمه في الخبر حكم البسيط الغالب فيه لامتناع
المتعادل الحقيقي ومنا يفصل لاختيار بيانه كلام هذا المختصر والاحوط
ان نكون جسم واحد خبرا ان طبيعيان او لو وجد لجسم مما الاجسام خبران
طبيعيان فاما ان تحصيل فيها معا او في احدها او لا يحصل في شيء منها والكل
باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان في تقدير الحصول اما ان يقطع الاين ثم

يحصل فيه اولا بطلبه فان طلبه لم يكن حاصلا فيه طبيعيا لان طلب الشئ لما يحصل فيه يغاير الاى يحصل فيه اولا يطلب شيئا فيه طبعا لا يكون جزءا طبيعيا وليس لم يطلبه لم يكن طبيعيا لان غير الطبيعى طبعا لا يكون طبيعيا ولما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون شيئا حتى يخبر عن او يكون عليه وح اما ان يرد سلبها او يبقى فى حده فعلى الاول يلزم ميله طبعا الى حيثى مختلفين متضادين وعلى الثالث يحتمل ان جهتها طبعا فاذا وصل الى احديها عاد الى القسم الثانى وقد سبق بطلانه واذا بطل اقسام القائل بما يرها بطل المقدم وثبت الله لا بد ان يكون للجسم ماحيز ان طبيعيان وهو المطلوب واعلم ان المكان والحيز فى اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان انما يستعملان بمعنى واحد وهو السطح الباطن المذكور وقد مر ان المصنف فصل ان المكان فصل الحيز مشعرا بتغايرهما حيث قال فصل ان المكان ماحيه الخ فى الفصل المقوم ومسار عنه الى الاحكام فى الفصل الآتى من غير الخلاف الى تصوير ماحيية الحيز بدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء الذى تترادف فيه المكان والحيز فوضع الفصل الاول لتصوير ماحيية المكان والفصل الثانى لبيان الاحكام واراد بفصل المكان والحيز الفصلين للتنبيه على ما رأوهما فان جل كلامه على اول الاحتمالين فراد بالحيز اما الفراغ الموهوم وما يتمشى اليه اصطلاح جدته احدثه بعض الاوائل يلزم وخامة ان ما ابطل من مذهب المتكلم وعلى الثانى يلزم كونه تاركا ما سوا واجب عليه من بيان اصطلاح نفسه لا زيف مناف للاستقرار المذكور وتغيير حاله الوضع بداية وللحاصل فيه بسببه لا يضر لانه تغيير لمذهب الخاص محل النزاع اذ للحكم ان يقول ما لك الوضع بذاته وللحاصل فيه بسبب بعد السطح الباطن الاخير وللمتكلم ان يقول سوا الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على الاحتمال الثانى يلزم بطلان قوله الحكم الاول المذكور فى هذا الفصل اعنى قوله كل جسم فله حيز طبيعى لخروج الحيز عنه اللهم الا ان يقال المحدد مستثنى من هذا او السكوت عن الاستثناء لشهرته وما يجيء لكلام المصنف هنا لا يرجع الاعتراض اصلا لان الشكل لما قدمت فيما سبق ليس الشكل هو الهيئة الحاصلة

للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل الكرى الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام المنتظمة بسبب احاطة الخطوط بها وانما كان الشكل من الاعراض التى تعم الاجسام والبسيطة كما ذكره هنا قال كل جسم فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعى فينتج كل جسم فله شكل طبيعى اما المقدمة الاولى من قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهى الابعاد واما الثانية من قولنا كل متناه مشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل عند تناهيه نهاية واحدة او نهايات كمن يحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة ما من الشكل فيكون مشكلا لا محالة واما الثالثة وهى ان كل مشكل فله شكل طبيعى فمندوحة عنه بالتفات الى ما ذكرناه من المثال فانا نقول الشكل اما ان يحصل من طبيعة الجسم او من القاسر والثانى منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا معنى للطبيعى الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعى وهو المطلوب

يحصل فى الحركة والسكون اما لما كان الحركة من الاحوال التى تعرض الجسم الطبيعى من حيث هو جسم طبيعى وهو ح المركب من متعاملات تقابل عدم وملكة ان اريد بالبحث عنها فى هذا الفصل غير ما اريد بالتوقف البحث عنها فى تصور ماهيتها وتعريفها الحركة بكون اول ما عرفت به الجمهور لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبانه ان الشئ الموجود لا يجوز ان تكون بالقوة بالنظر الى ان الكون موجودا وقد فرض موجودا هذا خلف واما بالنظر الى الفعل من حيث هو فعل الموجود الخاص على ما ذكره بعض المحققين فلان الفعل من حيث هو فعل الموجود الخاص كالبارى عز اسمه والعقول انما يفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لم يقرب من الفعل الى الفعل فلا يكون خروجا الى الفعل فلا يكون حركة فلا يكون الكون كذلك حركة ايضا فان الصور الجوهرية كما سبق انما تحدث عن مبادئ خارجة عنها الى المحل دفعة فلا يتصور فيها التدريج وهذا هو المراد من قولهم الحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على التدريج وهذا التوقف لمحققة ملخص من كلام الشيخ واعترض عليه بانه

الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان المعروف على معرفة الحركة ضرورة
ان التدريج معروف بالحصول في الزمان الذي يعرف مقدار الحركة فتعرف الحركة
بالتدريج لكون دورانا واما عن بعض المناقض بمنع توقف معرفة التدريج
على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي الحصول او الذي معرف بالحصول فلة
قلة والسكون عدم الحركة عما من شانه ان تحرك بعدم الحركة عما ليس من
شانه الحركة كالموجود الذي هو افضل من جميع الوجود لا يكون ساكنا فهذا الوجود
لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك لذاته بحركة
بالجسم لكان كل جسم متحركا دائما لان الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان
التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام
حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمه الى الاقوى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد
مقدار الجسم في الابعاد الثلثة على ما يناسب تقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتحلل اجزاء
متخللة من خارج في اجزاءه الاصلية واما الذبول فهو انقاص مقدار الجسم
على الضد بانحلال بعض اجزاءه الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى
مقدار اكبر والذبول بالعكس حركة في الكيف كتشخص انسان وتلونه فتشخصه حركة من
بروزه الاصلي الى التخونة قليلا قليلا. التسخن جسم ما صورته الفوضية وجود
ان الاسخن. الكون الشيء بين الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان
الى آخر وسميت حركة في الوضع وهي الحركة المستديرة التي الجسم من وضع
الى آخر فان التحرك على الاستدارة انما تتبدل نسبة اجزاءه الى اجزاء الحاوي
ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض ينقسم الى ذاته وعرضه لان
الحركة العارضة للجسم اما ان تكون عروضها له لذاته لا لواسطة عروض شيء آخر
او لا تكون كذلك بل تكون عروضها بحسب شيء آخر فحركة بالنفس الصفيحة
حركة الارض في الدائرة والحامل للجرم غير والذي ينقسم باعتبار المبدأ الى ثلثة
اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان خارجيا فالحركة اجبارية مستلزمة
خارج ماطة قسرية والحق المحرك ان وقعت فالانسان فان تحركها شعور
وارادة فهي ارادية فالحركة الصادرة من الحيوان بارادته قد تكون طبيعية حركة

حركة الجرم بطبعه الى السفل فصل في الزمان الخ وهذا الفصل لثلثة مطالب
الاول النسبة على انه الزمان الثاني يحقق في الثالث ما في تمرة ذلك الاول
فهذا ان نفرض حركتين متفقتين في الابتداء والانتهاء سريعة بطيئة نفي هذا الفرض على
الحركة السريعة تقطع مسافة الجزء الذي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان في زمن
ابتداء السريعة وانتهاءها امكان قطع اما فانه التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة
التي هي اقصر بالبطء المعين بعينه انا نتذكر ما تقرر ان كل موجود امر موجود اصح قطع
المسافة اما بسببها البطء المفرض فيسل فرض الحركتين عن الحصول اما بحسب دفع صح
انه هذا الامكان او بيان انه قابل للزيادة وهو المقصود مع انه لو امر آخر
والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ كل فرض حركة والمدعى خلافه واما
في مسافة كان احدهما وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا واما الثاني فانا نبين ان
لو كان في العرض المذكور امكانان محققان بالزيادة والنقصان احدهما بسبب
السرعة وتركها والآخر بسبب البطء وتركها والمسلم كذلك او فرض امكان الحركتين
الاولى والثاني تنافي اختلاف الامكانين والمحال غير مفرض فلا بد من بيان ذلك على
ما المقصود من هذا الفرض هو امكان الاسبق والحركتين لو جبر وجبر رد على
صدور الاكثر عما الحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وتركها ان يسير
الاكثر امكانا الى شيء صح قطع تلك المسافة لم يبعد ان نتوهم ان كل امكان ناقص
شيئا الى صدور الحركة بنفسها الامر آخر وتعوض الحركتين عن هذا الوهم لانا اذا فرضنا
حركتين على الوجه المذكور فقط ان من ابتداء السرعة منهما وتركها امر موجود اصح
قطع المسافة بسبب السرعة البطء بالسرعة المعينة والنقصان بالبطء المعين وذلك
الامر متغاير لكل من الحركتين فليس شيء منهما بحسب يصح قطع المسافة فيصح ان
من ابتداء السرعة وتركها امكانا متغايرا الحركة يصح قطع المسافة بالسرعة البطء
المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان في الوجه حركات
تشترك في الابتداء والترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة من ابتداء تلك
الحركات وتركها لا جرم لم تكن متفاوتة بالزيادة والنقصان وغير ثابتة كما
غير مجتمع الاجزاء في الوجود فان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات ابتداء

قطع المسافة والحالات اجزاء قطع المسافة هي الحالات فقطع اجزاء المسافة
لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة والحالات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة الوجود لانها منطبقة بقطوع قطوع اجزاء المسافة اي غير مجتمعة فان قطع
النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الآخر فمن ان النحو لا يلزم
يقرع عن قطع النصف الاول الماضي قطع الآخر منها وهو ظاهر ثبت ان اي الوجود
الحالات متقدرا غير ثابت والا لفني ما لزمان الا ان ثبت انه الزمان ثابت
وهو الغلط واما الحال لهو ان الزمان هو مقدار الحال لانه ثبت ان مقدار الشيء
ان يكون مقدارا للجسم او لما يقوم به فانه اعني الجزء الفاعل لان هذا المقدار
ليس الا الجسم وصفاته ولا يجوز ان يكون مقدار الجسم او صفته الفاعل لان الزمان
غير قار على ما بينا فلو كان مقدارا للجسم او لصفته الفاعل لزم ان يكون غير قار
مقدارا للقار وهو باطل لاستدامة وجود الشيء بدوام مقداره اللازم فاما ان يكون
المقدار اللازم ليس هو المقدار وهو باطل او اذا ثبت ان ليس مقدارا للجسم ولا
لصفته الفاعل تعين ان مقدار لصفته الغير الفاعل او الغير الفاعل للجسم ليس الا
الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان لو لم يكن مقدارا
لزم ان يكون لم يزل موجودا ولا يزال موجودا وكان لا جزاء
لزم ان يكون جدد بعد جدد قبله لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء
لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان فيكون
عدم الزمان قبلا بالزمان فلزم ان يكون لزمان زمان وهلم جرا وانا كان
فلا بد لكان لنهاية لزم ان يكون قبل بعدية بعدية لا توجد مع القبلية وهو
محال فاسق من الساب واذا بطل الفاني بطل القديم وهو عدم سرمدي
الزمان فثبت حدوثه وهو المطلوب والجواب قولكم اذا الفعل القبلية الزمانية
اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان قلنا نسلم ان يكون الزمان
زمانا بان يجعل اجزاء الزمان قبلي البعض الآخر قبلية لا توجد مع البعدية
مع هذا لا يسلم ان يكون للزمان زمان لانا نفعل ان القبلية و
البعدية اللتان لا يجتمعان انما تكونان بالذات لا جزاء الزمان انما

قطع المسافة

التقدم والتأخر بالذات

المقدار

المقدار في ذي

كمه

كونها لغير ما فانا نعقل قبلية بلا واسطة وتوهم فيها بالزمان وعدمه ان اقتضاء مثل هذه
القبلية والبعدية هذا الاتصاف لحالات لكون لانها من اجزاء الزمان لولا انها
واتصاف فيها والاتالي صح الالزم ان تكون الشيء وغدة جزأين له وهو بين
الاستحالة فمعقل الفاني مع اما ان تكون الزمان الفاني جزئين الزمان الاول هو
الصانع لاستدامة كون اجزاء الشيء ظرفا لوجوده واستحالة ظرفا وغير فيلزم ان
تكون الزمان وهو واحد واتجزع زمانا آخر مغاير للاول فلزم ان تكون للزمان
زمان فنسوق الكلام ١ فلكون ويتم الدليل ساقا عنه الفصل الرابع العلميات

اي لنا نزع عن مباحث الفن الاول شرع الانزع المباحث الفاني الذي ينبغي
العلميات وكان على فصول فصل في اثبات امتداد ما يعلل العدم عما اثبت
فقط ما ينتفع به فيه وهو نفي الابعاد التي يعتبرها الاجسام وهي الابعاد المتناهية
على الفروض الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة فان هذه الاطراف الستة للابعاد
الثلاثة هي الجهات الست التي هي اشارات الموجود اليها مثلا الابعاد الثلاثة
في بدن الانسان مثلا احدها البعد الواصل بين رأسه وقدميه وهو الطول
وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين صدره وظهره وهو
العمق فالواصل بين رأسه وقدميه امتداد الفوق والتحت والواصل بين جنبيه
وجانبي جنبيه امتداد اليمين واليسار والواصل بين صدره وظهره امتداد القدام
والخلف فالجانب الذي يلي الوجه من كل الجانبين الست وما يلي الظهر
جنبتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس صفتهما لا باعتبار اضافتهما
الى شيء خارج عنهما وهذا لا يتعذر لان لكل واحد من الفوق والتحت
ما ينسب الى تمام الانسان حال الانتصاب والانكباس واليمين واليسار كذلك
اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار توهم فاعلي دائر الانسان والا تحتية
باعتبار توهم فاعلي قدميه بل لتوهم المطبق للاضافتين فقط
يكون كذلك فاذا انتكب هذا الوضع بالانكباس صار الانسان على الوضع
المطبوع لان ينقلب الفوق تحتا والتحت فوقا بالعكس واما الاتجاه الباقية فليست

الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل او غير
ع لان جهة الفوق هي جهة القرب من الحد فيمتنع ان يكون جهة السفل او
واذا كان الحد الابعد سفلا ما البتة اي الحد المفروض سفلا كان المفروض جهة
جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيتعدل السفل فوقا وسوط ما ذكرنا القسمان
حمقسمان لامحالة ان اصلا وغاية البعد لا يحدد بالجسم الذي ليس بكرة لان
غاية البعد انما تتحدد به لو كانت البعد عنه محدود او ليس كذلك فان ليس الامر
هذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكري ايضا كذلك وليس
ارفع به ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به ملاقيا فذلك جائز كذلك لم يفرض
داخل الجسم الكري النقطة المركز التي هي غاية البعد كذلك لم يفرض داخل الجسم
المكعب مثلا نقطة تساوي بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه متساوي بعد
المركز عن سطح الكري في جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد في الجسم
المكعب. يحدد به البعد الداخل فيه مثلا السطوح والخطوط والزوايا كلها
موجودة بالفعل في المكعب والنقطة التي يفرض هي غاية من نقطة الوسط ان
كل واحد من السطوح كلها البعد من الوسطية البتة الى السطح المقابل لها فالنقطة
الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد في المكعب نقطة هي
غاية البعد بخلاف الكرة فان يحيط سطح واحد كري والنقطة الغير المركز كلها
تقرب الدنو المركز بخلاف تلك النقطة قربا وبعدا بحسب الابعاد المفروضة
في المحيط غير متغيرة لابتنائه على الاصول الموضوعة الغير المختلفة فتكون المركز
غاية البعد في الجسم الكري بحيث يحيط جهة القربية وهي بالله الفوق وتركن
جهة البعد عنه وقد اتضح بذلك ان الحد على تقدير وجوده لم يكن ما يحدد
به الا احدى الجهتين فاذا فرضنا محدد الجهتين لا يكون محددا الا بما صدق عليه الحد
على تقدير كونه جسما واطا عجب لم يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد ظاهر
يكون بعض تلك الاجسام بحيث بعضها اولا والباقي ثانيا وجب ان تتحدد كل
واحد من الجهتين جهة القرب نقطة واما جهة البعد عنها فلا تتحدد بشيء منها
لانه لا يفرض قدر ما من نهايتها الا ويوجد بعد آخر

هو البعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما واما غير غاية البعد
احد الجسمين النهاية التي عند الآخر من غاية القرب من الآخر فلا يوجد في
الامتداد الواصل من الجسمين غاية بعد منهما فلا تتحدد بهما غاية البعد وحاصل
ان شاء لو كان تحدد الجسم بجسم لا يحيط احدهما الآخر لزم ان لا يتحدد
بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا تحدد بهما لان البعد عنهما اما
ان يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما واياما كان فهو لا يحدد
بهما اما الخارج فلما بين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به واما الواصل فلما
ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية
البعد لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا
يحدد به فحاصل ان لا يكون الفوق جهة واحدة بل جهتين مختلفتين لا يتركب
كل من الجهتين حالف تركب الآخر لكل الفوق جهة واحدة حتى يتحدد ما فرض
بعض الاجسام بالحد المستقيم ويتركها البعض الآخر فلا يكون جهتين مختلفتين
متحدد كل واحدة منهما بقرب جسم غير الجسم الذي يحدد بقربه الآخر فان قيل الجواب
بانا في تحديد الجسمين الى اعتبار البعد على تكون اعتبار القرب فان تكون الجهتان
الجهتان مختلفتين لقطع ومحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين المختلفتين
من غير احتياج الى اعتماد البعد قلنا البعد عن كل من الجسمين مختلف الانواع
اعتبر بعضهم لان البعد عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قريبا من الآخر لاحتمال
وقوعه في حيز غير الامتداد الواصل منهما فالبعد عن احدهما الذي ليس في
حيز الآخر يكون جهة مختلفة مغايرة لكل من جهتي القرب منهما فكل الجهتين
المختلفتين ليس الا الفوق والتحت نعلم ان المحدد بما تقدم كونه احاطة
لو لم يحط بعضها ببعض فرضا محصل الخط لان المحيط من تلك الاجسام الظاهر كونه
كريا لو لم يكن كريا لا يحدد به الا جهة القربية واما جهة البعد عنه فلا
تتحدد اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون الخط كريا ويكون مركز غاية البعد
تلك مركز الخط الذي هو غاية البعد عن المحيط فلا يحدد به البعد عن المحيط وان
كان المحيط كريا فذلك في تحديد الجسمين على ما مر لقرب مربع الخط جيد

لم يكن لذلك فاقاف قابلا للحركة المستديرة وبطلان الثاني ظاهر لان
يلزم على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبيعة مثل مستدير لم يقبل
المثل المستدير بالقسر من فاعل خارجي فلا توجد فيه مثل اصلا فالميل اما ان يكون
طبيعيا او قسريا فلازم امتناع حركة الاستدارة انما يكون طبيعيا فانا نقول
ان الميل الذي للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث المثل فيها لعلة اخرى
فيها الذي احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة مع العلم بكونه
غير قابل للحركة المستديرة ثبت الملازمة واما بطلان الثاني فلانه لو لم يكن في طبيعة ميل مستدير
لم يقبل الميل المستدير لانه لو قبل الميل القسري المحرك به ان لم يمنع من الحركة مانع
خارجي لان فيه المفسون تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري لا محالة
ومن داخل وهو الميل الطبيعي لانه ليس قاسرا عليها واذا وجبت من الحركة
في الآن فاما ان يوجد في الآن او بعده فلا بد من ان يمضي زمان بعض الامتناع وقوع
الحركة في الآن فاما ان يوجد جسما آخر يحرك بمثل القسر بذلك الجسم بعينه
وهو مثل طبيعي عارض للميل القسري مخالفه اياه في الجهة فقد وجد المثل الطبيعي
مع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من
زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه داخل الطبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم
كون الحركة مع العائق في الامتناع بحيث لا يمكن سرعة ما سواء كانت
تكون احدهما نصف الاخرى او ثلثه او مثله او امثاله لان الزمان متقدار وكل
مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية من نوع واحد لان
يكون احدهما ضعفا لما يساوي نصف الجسم الساقط في الامور المذكورة
سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبته جزئا الى
ميل ذي الميل الاول نسبة زمان وقوع عدم الميل الى زمان وقوع ذي الميل
الاول الزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بذلك البعض مثل زمان حركة عدم
الميل مثل مسافة حركة عدم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة عند اصطكاك
المعاوق اذ لو انتفض ثم من الميل وتقيد الحركة على ما فرغنا ايراده
وسرعة لم يكن للمقدار المنتقض من الميل تاثير في المعاوقة فكان انتفاض الميل

الميل مثل المقدار من تزود الحركة سرعة فيوجد في انتفاض الميل المقدار المذكور مرة
بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة مع حالها غير زائد السرعة فاعرفه
معاوقا من الميل لا يكون معاوقا صدقه لان مع لم ينتفض شيء من الميل لم
يزد حركة السرعة لم يكن المقدار المنتفض من الميل تاثير في المعاوقة فان ادعيتم انه
لا يكون بذلك المقدار تاثير اصلا سواء كان انتفاضه اولى من آخر او سواء انتفض
فهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة باسقاطه اولى من ذلك ولم اردتم انه لا
يكون بالمقدار المنتفض اولى تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا
يكون له تاثير عند كونه مع الميل منتفضا فلا يجوز فوله لم يكن انتفاض الميل مؤثرا في الفساد
لم يزد الحركة سرعة الاولى لم قلنا بل نحن نعلم بالضرورة ان الميل المخالف يعارض
من حيث انه مخالف للميل وان نقص عنه الضعف لانا نرى المعاوقة عند كل الاحوال
ان معاوقة يكون ضعيفة ايضا فكذا انتفاض شيء من الميل ازداد السرعة لا محالة اذ
لو انه لم يكن الميل ازداد السرعة لا محالة اذ لو لا لم يكن الميل معاوقا فاعلم حينئذ
انه ميل وقد ثبت انه لذلك ضعف ثبت ان انتفاض الميل يوجب ازدياد السرعة
وازدياد، يوجب انتفاضها بمقدار انتفاض الميل ذي الميل الثاني وازدياد في ذي
الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني وتنتفض في ذي الميل الاول فنسبة
سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول
بالعرض ونسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل
الاول الى سرعة عديم الميل لانا اذا فرضنا الجزئين المتعاقبين مساويا
وزمانا كان طول الزمان في احدهما وقصره في الاخرى بازاء انتفاض السرعة
في احدهما وازدياده في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل
وسرعة ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا تساوت نسبة سرعة واحد الى سرعتين
تساوت السرعتان اذ لو اسقط تساوي السرعتين فنسبتا سرعة واحد
اليهما اذ الشيء الواحد لا يتساوى نسبتا الى شيئين مختلفين وهو ضروري وكذلك بعينه
الاعداد فيلزم تساوي سرعة ذي الميل الثاني وعديم الميل وقد

نظر

كنسبة سرعة ذي الميل
الى سرعة ذي الميل

والحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لائم لكن الامر الحركي اقتضى الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي والمانع كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها تقتضي الحصول الذي هو عدم الحركة فاقتضاء جميع الاجزاء الحصول في المكان الطبيعي هو الحصول في المكان الطبيعي فاذن هذا ما ذكروه في الجواب والحق ان لا غرض لنا ان نورد طريق النقض على الاجمال بيان بطلان ما ذكروه من الوجه ليس بصحيح بمقدمات والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لانها مقتضية لهما بالجواب المذكور عنها لانه يجوز ان يقال لانها انما اقتضت الحركة والسكون بل اقتضت الاجزاء جميعا الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المنع فيقال لانم ان عدم اقتضاء الطبيعة الواحد الجزئي حتى لا يقتضي حالة من الحالات اقتضاء الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند وهو الجواب او لا غرض لنا في هذا النقض على جواب المنع بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجبة الامتناع لان علة امتناعها الاغر الطبيعة توجب كونها كذلك وهو خلاف المفروض فيقتضي امتناعها حال الطبيعة ويعود النقض ساقطا بالتقرير الاول او ورد بان الجواب عن النقض وان لا غرض لنا على الطريق الاصولي لكن لزوم التعويم والانصراف الى النقض واجب لنا على الطريق المستدير من افتقار كل مركز نفسه حالة كونه في الوضع الطبيعي والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الوضع الطبيعي ساقط ابدا لان الخط بالميل المستقيم الذي اقتضته طبيعة الكل انما هو الوضع والاول مع الثاني يطلب الوضع بشرط الخروج عنه اقتضى لوجود الكل فان الكل لكونه محدد الجهات الوضع الاقصى لثاني وهو مستلزم لتعويم والانصراف بالنسبة الى الثاني واما الطبيعة فالكلام في هذا الفصل لما ان الاحكام المذكورة هي من مقارنات الادكاء وشوارع انظار الاتباء ولولا فاذ مقبل الجواب لانقشا منا عن [illegible]

اللهم الا ان يقال ان عدم اقتضاء السند لشيء قد يتوقف بالاقتضاء السند لم

اصل

الاصل

وحيزيهم

فيها قوله قبل الاول الاجاب والله سبحانه الموفق والهادي الصحيح الصواب

مجمله ان الفلك لا يقبل الكون والفساد واما هذا الفصل فيشتمل على

وعد قبل الاول لما ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة الخاصة بعد ان لم يكن حاصلا فيها والفساد زوالها فانه ان الفلك لا يقبل اخرق والتئام والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات والاشي من محدد الجهات بقبل الكون والفساد بيع ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد تبين بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة بيع ان لا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد اما الصغرى فقد تبين في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلحل واحد من صورتيه الثانية والفاسدة حيز طبيعي لا تتبين في الفصل الخامس من الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الثانية اما ان يكون في حيز غريب فيميل ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز الواحد للعنصر شيء ان مختلفان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما ثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة وهذا هو المطلوب بقي الكلام على هذا المقام في امور الاول ما ذكره المصنف من هذا الدليل وهو نظر لانه ان اراد باحيز الاخير الباطن المذكور فلانم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلحل واحد من صورتيه الثانية والفاسدة حيز طبيعي وذلك لجواز ان يكون كل جسم طبيعي ثم وسيد المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الموضوع او شيا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل والثاني ان الحيز الطبيعي للصورة الثانية حيز غريب للصورة الفاسدة وما استدل به على ذلك اعني قولهم الحيز الواحد لا يقتضي طبيعتان مختلفان مم الاولى منع لم لا يجوز ان يقال ان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا ثانيا يقتضيه جميع ما يلزمه من المواضع فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى حكم الحيز

بعينه فاما ان يشاركها في اقتضاء تلك الدواعي او لا فان شاركتها فيه فلا مخالفة منها بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد وان لم تشاركها فيه غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها بالدواعي التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز لعدم اقترانها بالدواعي التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الاجوبة الثانية وهي ان القلل لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان في الجرم المتصف وقد سبق ان القلل لا يقبل الجزء المتصف بل ما يقبل الخرق والالتيام وليس من انحصار السبب في الجزء المتصف بل ما لا يقبل الخرق والالتيام من افراق الاجزاء واقترانها المتعلقين للوجود والحق انهما اما متصلان فالخرق والالتيام اما ان يكون في المتصف منهما او المتصل بهما على حالان اما الاول فلما سبق ان القلل لا يقبل الجزء المتصف واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالجزء المتصل بان يحول بعض الاجزاء عما من الاتصال الى جهة وبعض الاجزاء الى جهة اخرى مخالفة للاولى ليس كل واحد منهما اولى بان يكون محلا مستحيلا عن القلل لانهما لو وجدا في المكان اما طبيعة او قسرية او ارادية لزم اجتماع طبيعة او قسر او ارادة واحدة في حيز واحد هو محال واما الطبيعة فلان القلل جزء طبيعة واصل لا يقتضي الا شأنه محله واما القسر فلما تقرر عندهم انه لا قسر صناعي واما الارادية فلان القلل بساطته عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل عن النفس الفلكية بالارادة: فصل في ان القلل يحول على الاستدارة الخ المطلوب في هذا الفصل اثنان دوام الحركة الدورية الفلكية وانها بحسب ما قدمت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد هنا من حركة تحفظ الزمان وتقوم به وهذه الحركة اما ان تكون بسيطة او مستديرة والاول محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة فذلك الجزء المستقيم الذي فرضنا انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في حيز واحد فلا يكون انما يرجع في هذا السمت ولا ينعطف فاما ان يكون مناسبه الى جهة الذهاب ان سار غير متناهية فيلزم رجوعه بعد غير متناه وقد ثبت استحالة ان كانت واجدة او منعطفة كان لمسافة متناهية من الجزء طرف اذا وصل الجسم المتحرك الى

الى احد الرجوع او الانعطاف فهنا وكذلك مختلفان بالجهة احدهما الجزء المشتمل الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف وثانيتهما الجزء المستدير من الطرف المذكور فعلى الرجوع او لا نعطاف يلزم انقطاع الزمان وانه محال واما نقضا ان بين كل دائرين سكونا لان الميل المنتهي للجزء الاول الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه كون الشيء اثر الفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الافعال لا يوجد بدون الميل الموصل وحاظرا الوصول لا يوجد بدون الميل الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضي للجزء الثاني المزيل للوصول لا يكون موجودا حال الوصول الا في يوجد فيه الميل الاول الموصل في الجزء الاول الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وهو احد من المعلولين اذ في كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول زمانيا كان الوصول زمانا منقسما فيتطرق الى كل الزمان اي بعض من الجسم المتحرك واصلا والا لم يكن ما بعض من الزمان الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضنا كذلك هذا خلف وتمثيل هذا البيان ممن يكون زوال الوصول آنيا على تقابل الميل سبب الجزء الموجود معها من بداية المسافة الى نهايتها فيكون زمانيا كما فرضته فليكن آنيا وهو الاستدلال على انه الميل كما انه الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول آني فان الوصول حال الحصول موجود في الزمان وليس كذلك لكن لم لا يجوز ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل الاول الموصل قلنا المراد بالوصول وزواله واحد وقد اشرنا الى ذلك وآنية احدهما تستلزم آنية الآخر ولم يتعرض لما ذكر من البيان والمراد بانية الميل الاول بصفة كونه موصلا وانية الميل الثاني بصفة كونه مزيلا للوصول وزواله للميلين فانا لا نسلم ان آنيتهما رضاء وانا نسلم ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوضع المذكور من غير الاستدلال على آنية الوصول وزواله

على انه المبلس في احد الوصفين المذكورين فهو الاستدلال الاول وانه قد مبلس في كل واحد من المبلسين آني وزوال آن المبيل الاول غير آن المبيل الثاني يتحول لا بد ان يكون على الآني زمان والا لزم تعاقب الآنين المتساويين من الآنات الغير المنقسمة وهو مستحيل لاستلزامه تألف الخط وانه محال والمساوق للمحال الذي لا زمان والحركة وانه كلها متطابقة فتألف واحد منها محالا يجري يستلزم كون ابا خيس كل منها كذلك وليس يكون الجسم المتحرك مسافة في زمان فان كان متحركا فيه لزمان متحركا الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هذا خلف وان لم يكن متحركا فيه لزمان زوال الوصول بل زمان الذي فرضنا آن زوال الوصول هذا فنقول ان الحركة والحافظ للزمان ليست متصلين مستمرين والا لم ينقطع من الحركة والا لانه انقطاع الزمان فلا بد ان توجد حركة مستمرة حافظة للزمان اذ لولا ذلك لم يستمر عدم الوجود سوى حركة انفصل فيكون هي الحافظة للزمان فيكون وانه وهو المطلوب والا لكان الوصول في البرهان على الوجه الذي ذكرنا ماضيا من آن او زمان وانه جعل الحال عبارة عن الوصف والاضافة في حال الوصول سهو في البيان والاستدلال على اتمام الزمان على اتمام الوصول ثم على اتمام الطرف والزام الخلف بعدم الوصول ان الطرف عند الوصول الى احد طرفيه ضعيفة غير مطابقة لمن الخلف بوجه من الوجوه والاستدلال مرجح هذا لا يتم الا استدلالا على انه الوصول لعدم تولد الخلف فيلجئ الى اذعانه فيما نحن فيه وهو ان الاشتغال بذلك صعب والحكم ان الاستدلال بانه الا وصول على آنه الميل الثاني الزائل الوصول يقتضي ان يكون آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول واللازم ان ما بين آني الوصول وزوال من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة فلو كان متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه فلما خلف انه متحرك فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل فلما لزم استحالته وانما يكون ذلك ان لو لم تكن زوال الوصول مانعة من الحركة والا لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضنا آن زوال الوصول

الحركة التي حصل بها هذا الوصول وكان الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول بعض حدي الحركة متقدما بالمحال على الزوال المفروض اولا والا لصحت مقدمة لكن في البيان ان قيام الجسم المتحول وصولا الى الطرف في آن وزوال وصوله في آن آخر وجعلنا زمان السكون التام المستمر الذي ذكر المبلس في الحجة بينهما بدليله والاولى في اتمام الحجة ان يقال الجسم الواصل الى الطرف موجود في ان الوصول والميل الثاني الحاصل حادث وصولا ما حدث في آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع المثلين في آن واحد وصولا من زمان السكون او تحرك الجسم فيه فلانه حركة الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدئه الذي فرضناه آن الوصول بعد وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما توجد بالميل الثاني يلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط من الآنين وتم البرهان على ما هو المطلوب من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين على ما عرف الشبهة التي وردت على ما اضاف المصنف من التقرير [illegible] الحجة انما تدل على ان بين وجود الميل الثاني المذكور اعني قوله من كل حركة تسكون وتوجيهه ان يقال لو لم يخل ما فرض من الحركة بين الميل الثاني عن سكون لزم ان يسكن الجسم المتحرك الى الطرف عند ملاقاتها الميل الثاني بحركتين مختلفتين بما عرفت من الحد الذي فرضناه وهو محال فتعين سكونه وفيه ان هذا لو صح انما يدل على ان الجسم المتحرك الى الطرف لا بد ان يسكن عند ملاقاته الميل الثاني لا على ان بين الميل الثاني وبين الوصول سكونا وانما يدل على ذلك لو كان الجسم المتحرك الى الطرف واصلا اليه عند ملاقاته الميل الثاني وليس كذلك لجواز ان يكون الجسم المتحرك الى الطرف غير واصل اليه عند ملاقاته الميل الثاني بل يكون بينه وبين الطرف بعد ما فلا يلزم سكون الجسم المتحرك الى الطرف عند ملاقاته الميل الثاني وانما يلزم

فصل في ان الفلك متحرك بالارادة

اذ نقول ان نفس ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية بارادتها
حسب صدور الحركات عنا بارادتنا والبرهان على ان حركة الفلك ارادية
او قد يبين لنا الفلك بطبعه جسم مستدير متحرك به على الاستدارة فلو كانت حركته
المرجوة على الدوام عرضية وانه مع تشبه انها ذاتية والحركة ارادية فاما ان
او قسرية او ارادية وحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او ارادية لكنها ليست بطبيعية
لكونها طبيعة فلان حركة الفلك مستديرة والذي من الحركة الطبيعية مستديرة مع
ملائمة من حركة الفلك بطبعه اما الصغرى فقد مرت بيانها واما الكبرى فلان
ملائمة الحركة الطبيعية هرب عن الخلاء المحض وطلب للخلاء الملاء اذ لا نعني
بالحركة الطبيعية الا هذا والذي من الحركة المستديرة كونها كذلك انها ليست هربا
من الخلاء المحض فلان على فرض ان الجسم حركته المستديرة بطبعه
بها طلبا فان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضا بالطبع فلزم ان
يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وارد ما انها ليست طلبا لشيء
ملائم فلان طلب الحاجة للملائم يوجب سكون الجسم عند وصوله اليها والحركة
المستديرة التي للفلك توجب السكون عند وصول كل جزء من اجزاء المحل الى
تمام الاين والا لوجب السكون قبل تمام الدور او عند وصول كل جزء
ان حركة الفلك ليست طبيعية فلم يصل مذكرت ان الفلك ذو طبيعة يصل مستدير
يحرك بوضع الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي الا ترى كون طبيعة
ملائمة لانها لكونها طبيعة واما لكون طبيعة اذ لو كان الطبيعة مع ما عرضه
من الميل كافية في حصول الحركة توجبها وقد تم اذ ليس لكون اقتضاء
الطبيعة مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فكون الحركة ارادية
لعدم حصولها الا بالارادة والحال انه لا ميل الى كونها قسرية فلان الحركة
القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعة والحركة المخالفة للحركة الطبيعة غاية
فوجدان الموجود حركة طبيعة والحركة التي ليست الفلك ليست الحركة طبيعية
لحركة قسرية بهذا ظاهر المصنف في هذا الموضع والذي ذكره في بحث الحركة

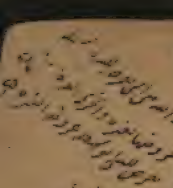

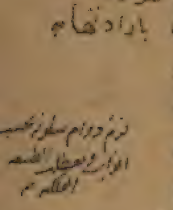

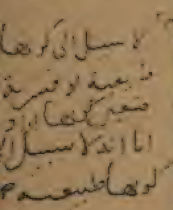

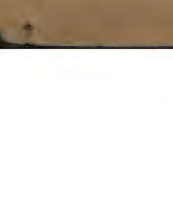

عند حد الخلاء في آنها لازم عقل ما ذكرت من الميل في الجسم المرتبة ان تحال
حركة الجبل الى حد الملاء قد انتهت في آن الملاء وركنه من ذلك الحد لم توجد
لزمانيتها فيلزم سكون الجبل وبعود الاستحالة فلما لا يلزم سكون الجبل ان
حركة الجبل من اول هبوط الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحدانية الجزء المرتبة
من المسافة من وسط فصاعدا حركة بعض التوسط حاصلة للفصل في آن الملاء
وان لم يكن حاصلا بعد القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون هو عدم الحركة
بالمعنين بخلاف الجسم المرتبة حيث يلزم سكونها في آن الملاء اذ لا حركة لها
اصلا اما بعد القطع فظاهر كونها واما بعض التوسط فلان الحركة بعض التوسط
في وسط المسافة وحد الملاء ما السبعة اي الجسم المرتبة ليس من وسط المسافة
لان الجسم المرتبة وكان مختلفان ما عدا وسط حد الملاء نهاية لما قبله واحد
الصاعد وبداية لما بعده الاولى الهابط فلا يكون لها في آن الملاء حركة بعض التوسط
واذ قد ثبت ان لا حركة لها اصلا في آن الملاء فلزم سكونها فقد ثبت ان
وان الاستبعاد لعدم لزوم من الطريقة التي سلكها المصنف عدم التحام من اعتبار
الوصول وزوال الزمان موجد لكل واحد من الجبل والجبل سكون زمانين قبل وصولها
وصيرورة الى حد الملاء وزوال وصول عنه في آنين متعاقبين فيهما زمان السكون
واما الطريقة التي سلكنا ما من اعتبار الميلين فلا يلزم منها من دلالة الجبل
ملائمة الانعدام جبل قبل الجبل الاخير مستمر من حوالي المسافة الى نهايتها
منتفية حركة له لوكان ملا سكون له اصلا واما الجسم وان حصل فيها الميلان لكنها
ليسا في آنين متعاقبين لسكون ما بينهما زمان السكون بل بينهما بعضان في آن الملاء
لعدم تناهيها لوجود احدهما وهو الميل العاشر عرضة الآخر وهو الميل الهابط
الحاصل فيه من حيه الجبل كما مجاز المرجوع الى نوع من الراجع ميلا هابطا اسرع
ميلا الذاتي الطبيعي واشد منه بكثير وهو يدل على ذلك الحاكم ميلا صاعدا
هو ميلا العرضي الحاصل من جهة القاسر ما ذكرناه فتقرر في حد الملاء جزء
التحقيق بعد ما اتفق انها من اجزاء الفلك بعاونه التوفيق في آن فيها صاعدا
السهم حتى قضيت من حق جسمها الوطر وجاز ان يقدر فلان اخرج من جسم

لا تقوى على شئ اصلا ولا يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك
ان لو لم تقو على شئ اما بالنسبة الى جزء الجسم الذى هو طالق فهو معلوم وان كان
بالنسبة الى جزء الجسم يخالف الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم تقوى
على مثل ما تقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل ولا يلزم تساوى الجزء والكل
وانما يلزم ذلك لو كان تأثير الجزء فى الكل كتأثير الكل فى الكل قلنا قد
سبق فى الكلام فى الاجسام البسيطة المشابهة الاجزاء التى لا تتجاوز
فيها الطبيعة فى التحليل ان الاجسام المركبة التى تتعاون فيها طبائع البسائط
لتتواطأ المركبة وبذلك حصل للحيوان الاعضاء التى حركاتها الارادية تتصدى
عن نفسه الحيوانية فلما تعاونت من اجزاء القوة فى جزء الجسم وكيف يعدم
المتعاونة انما التعاون بها بحسب ضعف القوة وضعفها فان كل القوة
لا تشمل على الجزء والزيادة اكثر وانقوى من جزء القوة ما دون لا محالة
تأثير جزء القوة فى جزء الجسم مثل ما تؤثر كلها فى كل لا شك انه ما لا يحدث مساواة
الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية تقوى الجزء منها على بعض
ما تقوى عليه كلها وشئ كان كذلك لا تقوى القوة الجسمانية تقوى اجزاءه
على غير المتناهى من الافعال لان الجزء منها اما ان يكون يقوى على
غير المتناهى او على المتناهى والاول خطأ لان الجزء متى قوى على ما لا يتناهى
من جهة واحدة والكل يقوى من ذلك المبدأ على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم
الزيادة على الغير المتناهى المتسق النظام فى جهة عدم تناهيه وذلك يقتضى
ان تقوى الجزء على المتناهى من الافعال كذلك سائر الاجزاء فلزم ان
يقوى الكل ايضا على المتناهى لان انقسام المتناهى الى المتناهى لا يوجب
الا المتناهى فان حصل الايمان ان انقسام المتناهى لا يوجب اللامتناهى وانما
لا يوجب ان لو كان الانقسام بزوايا متناهية وعدم اذ القوة منا بسبيل
انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء غير متناهية لكل واحد
منها اثر متناه فاذا انضاف الآثار بعضها الى بعض حسب انضمام الاجزاء
الغير المتناهية حصلت عن ذلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية

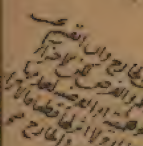

بالقوى فلما الاجزاء الغير المتناهية للقوى ليس لها ما تقوى
على ان لا تنقسم الى غير النهاية حتى تؤول بالآخرة الى اجزاء لا تتجزء
والصغر عندنا ليس منها ان تكون اجزاء القوى التى لها اثر متناه بحسب
العدد وكل واحد منها اثر متناه. فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها الى
بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء
المتناهية لا يوجب الا متناهيا فقد ثبت ان كل ما تقوى عليه القوة
الجسمانية تعد متناه. وذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير متناهى
وهى كيف التماس يمنعونها غير البرهان على الخطأ واما قائلون بفساد الغير
المتناهى بالمتسق النظام فى قوله فيلزم الزيادة على الغير المتناهى المتسق النظام
فقائل فيها بعض المتقدمين لنفرع هذا المختصر ولعلها انما قد غير متناهى
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهى اذا لم يكن الانطباق بينهما
غير ممكن كالشهور والسنين الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور
اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى
غير النهاية هذا كلامه بعبارته نوقفه من الابهام فالاكثر على المحصل اذ من
الواضح على هذا القائل ان بين معنى اتساق النظام وبين انه
حاصل فى الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والعشيات والالوف
المتضاعفة ومن وجد الاستحالة فى الزيادة على الغير المتناهى المتسق وعدمها
فى الزيادة على الغير المتناهى الغير المتسق لان من الامور غير ما تنقسم الى اضعافها لفقر
الى السان لا محالة ولم يبن شأنها بل الامور هذا الحركات الفلكية دون
الشهور والسنين التى هى متفاوتة لها باتساق النظام فى الاول وعدمه فى
الثانى غير منهم لنظنا فيها على ما هو المشهور بين القوم ومن حاول تصحيح
كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون غير المتناهى متسق النظام ان يكون
امتداد اول احاد افراد مفروضة منطبقة الطرف والزيادة على المتناهى
المتسق النظام بهذا المعنى متنعة الاستحالة لان الحركات الفلكية
الغير المتناهية خصت بهذا المعنى بصحة الزيادة عليها واما الشهور

فوا لسوف فحو عما وان كان زمانا واحدا مطابقا للوكم المتكم متصلا حسب اتصالها
الا انه يجوز فصل العدد لاجزائه المفروضة بحسب الاعتبار حيث ما شهود
او مسمين متعدد، واخر جها عن الاتصال والاتساق هو الزاد، على العدد الغير
التناهي فيجب استحضار هذا الاصداد فانه قابل للتجزي الى غير النهاية وما دام فرض
له اجزاء غير متناهية بقدر واحد معين حصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه
كما تسلمنا في الزمان مثلا امكان ان نجزي كل واحد من آحاد العدد المار الى آخر
انقسامين الاول وحصل عدد آخر غير متناه. الخامس الاول لا محالة اصرار، كل
واحد من آحاد العدد الاول عدد واحد متناه عدد، آحاد من العدد الثاني
كالشهور والزمان وكذا في الالوف مع الحمامات ولو اعتبرنا الجزء المتناهي في
الزمان وزال الاتساق المذكور ايضا لامكنت الزيادة على الغير المتناهي مع الجزء
الحاصل فيض هذا التقرير ما انبهم هذا القابل ومع الفرق بين الجزء وهو الشهور
والسنين والحمامات والالوف المتتابعة وهو لم يكن الزاد، باتساق النظام
عدم الانقطاع ومعنى الزاد، على الغير المتناهي العدم الانقطاع الزاد، عليه
في جهة عدم تناهيه وذلك لانهم فاخرنه لفوت وقوع الخارج من حيز الوجود
ويكون هذا القيد اخراجا عن الزاد، على الغير المتناهي من جهة المتناهي مانعا غير
مستحضر على واحد كسلسلة من الحوادث الغير المتناهية حتى فيض من حيز الوجود
محاسبتي احدها من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم ابدا بعد ابد ما
هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزاد، في جهة عدم التناهي والاولى ان
ذكرنا ان الزاد، بدونه غير مستحضر واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان
واجب الاعتبار ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف متروك ذكره لظهوره
في الحكمة واعترض على منع الجزء بانا نلزم ان متناهي تحركات على الاجزاء من
الفلك تستلزم تناهي الحركات الصادرة عنها من جهة هو فاسد لان
تتري كل الفلك من حيث هو كل على الفرض يجمع ما فرض على الاجزاء وهو صحيح
بحساب محصل ان نسبة آثار اجزاء الفلك الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محل الكل
اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء الفلك الى آثار كلها كنسبة اجزاء

الزاد، على الغير المتناهي هو

فيه

الاخير النهار هو

ي هو

آثار هو

غير هو

الى متناه هو

الجسم الى الجسم وانسبة اجزاء الجسم الى الجسم نفسه متناه. الى متناه، فالحركات نسبة
آثارها اجزاء الفلك الى آثار كلها نسبة متناه. الى متناه، لزم ان تكون نسبة متناه
الى غير متناه نسبة متناه وانه محال فثبت ان آثار كل واحد من الفلك متناهية فالاجزاء
وصوابط فصل في ان الجزء الفرد للفلك فيه جسمانية اعلما ايها الحبب ان
مبدأ الحركة الارادية الفلكية محركة ارادية، فلها ارادة ليس ان ميل الشوق
المجرد الاكلي في صدور عن الحركة عن الفلك بل الصادر عنها من نوع اخر حسمانية
وتأمله هنا من عند متدبر شمس فيقال الحركة في المقصود اعلم ايها ان الحركة الارادية
انما توجد ما راده، فاذا لشوق متبعث عن تصور بحيث او فرض او تعقل فان الحيوان
مثلا انما يحرك ما لارادة، الا ترى تصور اولا شيا وادراكه انه ملائم او ضد ملائم متبعث
من ادراكه انه ملائم شوق الى طلبه فاذا حركة المحصل بالشهوة ومن ادراكه انه
غير ملائم شوق الى دفعه فاذا حركة الدافعة بالغضب وقد ظهر ان الشوق هو
الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الخاطة للشوق الحيوانية التي هي اشرف
الاعضاء فيض انها وتابعتها الا ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزء تشوق
اوله جزء ما بعد لشوق على استيفاء كله لم تكن هذا الاولى الحركة بالتبعية
من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية ومثال الاول ان
متحصل خلل احد منها وتصير جزءا حتى يتشقى صدور الحركة الجزئية ومثال ان الحل
نسبة الى سائر الحركات على السواء فانها، الارادة المتعلقة لحركة الفلك صدور
واحد من جزئياتها دون غيره من نسائر النسبة الى حركة مثلا اذا حصل عند
احدان بذل الدرهم اي درهم كان متحسن جميل واساق الى بذل درهم ما
وحصل ارادة بذله لم يحصل عند ان نسبة البذل المعين للدرهم المعين عالم يحصل
الارادة، البذل المعين التابعة للشوق الى البذل المعين المتبعث عن اعتقاد
ان البذل المعين متحسن وارادة بذله دون سائر البذول فتقول الحركة الكوكب
بفلكه الذي يباشر تحريكه ملاء واسطة محل آخر فمن جسمانيته حالي حاد، الفلك
صدوره الغرض عنه السماء، بالنفس المنطبعة والبرهان على ان الحركة الاختيارية

الصادر عن جزئية لوجود مبادئ الخارج فمبدأ الحركة الارادة انما يوجد بعد تصور
ملائمة فما لم يحدث الاول ان الحركة الارادة لم توجد بالارادة انما يوجد الشوق
المنبعث عن التصور وهذا التصور الذي هو وجود الحركة الفلكية اما ان يكون
كلي او جزئيا والاول مط لما مر مع المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالصورة
الكلية بل بالتصور الجزئي ومعنى الجزئي وهو ان التصور الذي يوجد الحركة الجزئية
تصور جزئي نا لمحل القريب للفلك وهو تصورات وهو متعلقة بصور
الموجودات الخارجية عنه في العلل وكل ما لم يتصور جزئي فهو حسماني لان الصورة
الجزئية توسم فيه نان وهي صغيرة والاولى وهي كبيرة ما حاصل التصور بعض الجسم
فيه صغيرا او كبيرا اما الاختلاف جنسها او الاختلاف ما اثر عاعة من
الموجودات الخارجية صغيرا وكبيرا او لاختلاف ما اثر نسبة منه والاول اقتضى
بط لان الكلام في صور من جنس نوعا ما صور نا شي او اخر والثاني اوجب
عدم اثرا عما عن الموجودات الخارجية بان تكونا صورين لام معدة بالكمل
من اياما فرت تحصل الثاني نا ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه تلزم انقسامه
وكل منقسم فهو جسماني نا في تصور جزئي من نوع جسماني ما لمحل
القريب للفلك نوع جسماني وسط ما حاصل نا ثبت ما لبرهان ان النفوس
الجسمانية لا يقوى عا لتخريجات الغير المتناهية والنفس المتعلقة للفلك نوع
جسماني فكيف تصدرت عنه تخريجات الغير المتناهية وما يصدر الا
ما هو على حد نفسها نا التخريجات الغير المتناهية علما من النفس المجردة
وانما نا بالبرهان امتناع صدور التخريجات الغير المتناهية من النفوس
الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا الامتناع ضرورة التخريجات الغير المتناهية
عرضا بواسطة الاستعدادات الغير المتناهية النظارة عليها من عدم ما فاد موضوع
من الجسمانيين الفرق الثالث العنصريات الى نازع من ساخت الجسمانيين
تسرع الآن في الجسم عن العنصريات وارادة بالعنصريات العناصر وما تحدث
منها اما نا بسيطة فالبسيطة اربعة كما قرر بحر والاعداد وغيرها مما اغفلوها
في ابواب العلم الطبيعي من الاحمال [illegible] مجمل في البسائط العنصرية الخ

الهامش

الصادر عن جزئية لوجود مبادئ الخارج فمبدأ الحركة الارادة انما يوجد بعد تصور
ملائمة فما لم يحدث الاول ان الحركة الارادة لم توجد بالارادة انما يوجد الشوق
المنبعث عن التصور وهذا التصور الذي هو وجود الحركة الفلكية اما ان يكون
كلي او جزئيا والاول مط لما مر مع المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالصورة
الكلية بل بالتصور الجزئي ومعنى الجزئي وهو ان التصور الذي يوجد الحركة الجزئية
تصور جزئي نا لمحل القريب للفلك وهو تصورات وهو متعلقة بصور
الموجودات الخارجية عنه في العلل وكل ما لم يتصور جزئي فهو حسماني لان الصورة
الجزئية توسم فيه نان وهي صغيرة والاولى وهي كبيرة ما حاصل التصور بعض الجسم
فيه صغيرا او كبيرا اما الاختلاف جنسها او الاختلاف ما اثر عاعة من
الموجودات الخارجية صغيرا وكبيرا او لاختلاف ما اثر نسبة منه والاول اقتضى
بط لان الكلام في صور من جنس نوعا ما صور نا شي او اخر والثاني اوجب
عدم اثرا عما عن الموجودات الخارجية بان تكونا صورين لام معدة بالكمل
من اياما فرت تحصل الثاني نا ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه تلزم انقسامه
وكل منقسم فهو جسماني نا في تصور جزئي من نوع جسماني وسط ما لمحل
القريب للفلك نوع جسماني وسط ما حاصل نا ثبت ما لبرهان ان النفوس
الجسمانية لا يقوى عا لتخريجات الغير المتناهية والنفس المتعلقة للفلك نوع
جسماني فكيف تصدرت عنه تخريجات الغير المتناهية وما يصدر الا
ما هو على حد نفسها نا التخريجات الغير المتناهية علما من النفس المجردة
وانما نا بالبرهان امتناع صدور التخريجات الغير المتناهية من النفوس
الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا الامتناع ضرورة التخريجات الغير المتناهية
عرضا بواسطة الاستعدادات الغير المتناهية النظارة عليها من عدم ما فاد موضوع
من الجسمانيين الفرق الثالث العنصريات الى نازع من ساخت الجسمانيين
تسرع الآن في الجسم عن العنصريات وارادة بالعنصريات العناصر وما تحدث
منها اما نا بسيطة فالبسيطة اربعة كما قرر بحر والاعداد وغيرها مما اغفلوها
في ابواب العلم الطبيعي من الاحمال [illegible] مجمل في البسائط العنصرية الخ

الاجسام البسيطة المستعدة لحركة التي هو اضعها الطبيعة واقل جوف مثل الحجر
نا لي نما ما عبارة انها الجواهر المركبات او كان او الذي هو جزء وما عبارة انها
اصول لما يتألف منها ينفصل وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة
اليونان وكذا العنصر بلغة العرب لان اطلاق الاسطقس عليها ما عن
ان المركبات تتألف منها واطلاق الاسطقس معنى الكون ومن اطلاق لفظ
العنصر معنى الفساد ولها اجسام وقد رجح المصنف سدا الفصل لسان حا
منها ومن جمعه اجسام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء الهوا
والنار وذلك لانها نا تحل الكيفيات الاربع المتضادة اعني الحرارة والبرودة و
اعني والرطوبة واليبوسة فالبسط العنصرية اما حار او بارد واما كائن
هو اما رطب او يابس فالحار اما يابس هو النار واما رطب هو الهوا وكذا
والبارد اما رطب هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وما عتبار الحركة
تنقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون الجسم حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جسم حركته الى
الفوق خفيف مطلق وهو النار والا فخفيف لا ضافة وهو الهوا وكذا الثقيل
ان كان جسم حركته الى السفل ثقيل مطلق وهو الارض والا فثقيل لا ضافة وهو الماء
الكائن انما تحالة عجيب البصرة النوعية لكل الشق منها صورتان مختلفتان بالحقيقة
اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز المختص
كل منها مطلقا حيزا الآخر والمفاصلة يكذب حاذا ما يدل عا ان كل واحد
منها يهرب مطلقا عن حيز غير إمالة انها قابلة للكون والفساد وهو ما
معنى الكون والفساد في الفصل الثاني والاقسام اخالة عسى العقل للكون
والفساد اثنا عشر لان المركبات الثلاثة من العناصر الاربعة سيدي
كل توليد ثنائي فثمان من الكون والفساد اثنان من الاطلاق لا خلوق وعكسه
والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر لكن سبب ان الاطلاق لا خلوق
بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الستة الحاصلة من بقية ثنائي
وهي الخارج الثلاثة من الارض الى الهواء مع الارض لحيث الوقوع وبقية الستة

الهامش

الاجسام البسيطة المستعدة لحركة التي هو اضعها الطبيعة واقل جوف مثل الحجر
نا لي نما ما عبارة انها الجواهر المركبات او كان او الذي هو جزء وما عبارة انها
اصول لما يتألف منها ينفصل وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة
اليونان وكذا العنصر بلغة العرب لان اطلاق الاسطقس عليها ما عن
ان المركبات تتألف منها واطلاق الاسطقس معنى الكون ومن اطلاق لفظ
العنصر معنى الفساد ولها اجسام وقد رجح المصنف سدا الفصل لسان حا
منها ومن جمعه اجسام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء الهوا
والنار وذلك لانها نا تحل الكيفيات الاربع المتضادة اعني الحرارة والبرودة و
اعني والرطوبة واليبوسة فالبسط العنصرية اما حار او بارد واما كائن
هو اما رطب او يابس فالحار اما يابس هو النار واما رطب هو الهوا وكذا
والبارد اما رطب هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وما عتبار الحركة
تنقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون الجسم حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جسم حركته الى
الفوق خفيف مطلق وهو النار والا فخفيف لا ضافة وهو الهوا وكذا الثقيل
ان كان جسم حركته الى السفل ثقيل مطلق وهو الارض والا فثقيل لا ضافة وهو الماء
الكائن انما تحالة عجيب البصرة النوعية لكل الشق منها صورتان مختلفتان بالحقيقة
اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز المختص
كل منها مطلقا حيزا الآخر والمفاصلة يكذب حاذا ما يدل عا ان كل واحد
منها يهرب مطلقا عن حيز غير إمالة انها قابلة للكون والفساد وهو ما
معنى الكون والفساد في الفصل الثاني والاقسام اخالة عسى العقل للكون
والفساد اثنا عشر لان المركبات الثلاثة من العناصر الاربعة سيدي
كل توليد ثنائي فثمان من الكون والفساد اثنان من الاطلاق لا خلوق وعكسه
والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر لكن سبب ان الاطلاق لا خلوق
بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الستة الحاصلة من بقية ثنائي
وهي الخارج الثلاثة من الارض الى الهواء مع الارض لحيث الوقوع وبقية الستة

يا صاعدا فيها الى بعض المواضع استحال بعض تلك المياه تسخينها اجزاء هوائية
فصاعد بحسب اقتضاء سخونتها مخلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اخلاطا
يوضع به الاشتباه الوضعي عن تلك المخلطات فهذه المتصاعدات من
اجزاء الهوائية المتكونة عن الماء المخلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار
واذا رققت هذه المتسخانة على بعض المواضع الغائرة وعاودت بشدة
المتصل صاكة اجزاء نارية فصادفت تلك الاجزاء النارية اجساما قابلة
للاحتراق فشبثت بها واحرقت منها بالاجزاء اجزاء هوائية متصاعدة
مخلطة ما اجزاء ارضية لطيفة صيانة انفصلت من تلك الاجسام هذه الاجزاء
الهوائية المتصاعدة مخلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان وهذه
متصاعدة اخرى الابدمن تصاعدها وهي لكون الهواء بسبب ان ما قرب منها
الى كرة الارض واما مخلطة باجزاء ارضية ومائية يرتفع عنها البرد دائما وان
ما تصاعد منها عنها صاف عن تلك الاخلاط انفصلت الى كرتين احاطت
احداهما بالاخرى الاولى المحيط صداء شفاف صاف عن شوب الخار
التي تحصل من اخلاط الارضية والمائية المخالط حصلت لها
بالاخلاط المذكورة خاصة تفعل بها الغور والظلمة ويسمى هذا الاجتماع
كرة الغيم والضباب وربما عسر اخلاطها بالاخرى كرة البخار وربما عسر
عدوث الرياح فيها كرة النسيم والمخالطة بقضي بورود ما اخلط بها من
الاجزاء الارضية والمائية ان يكون بادية الا ان انعكاس الاشعة المتخذة
عن وجه الارض تحفى منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من تحتها
وما فوق ذلك الحد باق على بروزة تضيئها تلك الاجزاء البارزة
فهذه الكرة من الهواء تسمى كرة الزمهرير واذا تأملت هذه المقدمات تأملا
ان الاشياء التي تبحث عنها وعن اسباب حدوثها الى الارض لما الق
حدوثها في الجو منها السحاب والمطر الثلج وانشاءها وسبب حدوثها
ان الابخرة الحادثة من بعض الاجساف اذا ارتفعت عن سطح
الارض وتصاعدت فاما ان تصل تصاعدها الى كرة الزمهرير او لا

هذا الفصل
لما اشتمل
حدوثها في الجو
والما اشتمل
حدوثها في

فان وصلت اليها فان لم تكن البرد هناك قويا تخالف ابخار المواصل اليها
جاءها من البرد الغير البالغ وتنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار
بالمخالفة تنزول قطرات الثلج والسحاب من الابخرة المشاكلة بالبرد
في اعالي الجو بالمخالفة بالوصول الى كرة الزمهرير حيث السحاب والمطر
النار في المحل وان كان البرد قويا فان ورد ذلك البرد القوي اجزاء
السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات صار يحصل منها الثلج وان ورد
بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع تحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة
المتصاعدة الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة لما قوام متماسكا
منها سحاب حامل اذا في طائفة برد تصبها لشابهة ذلك في قلة الجبال الصغار
وقد لا تصعد بل يبقى بخارا ملتصقا بالارض لان لا تحلل بالتسخين فتسمى ضبابا
وان كانت رقيقة لا تماسك لرقتها وقطافها فاما ان تحلل وتصير قابلة
صرارا وهذا القسم لم يعتبره ولم يوضح له اسم واما ان تنزل منها اجزاء ماء رشية
غير متجمدة وهي الطل الاجتماعي والجليد الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وسيذكرها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدت ما الى كرة الزمهرير
وانعدمت الابخرة بالمكاثف صار مكانها الادخنة الحالية العلو لبقاء
سخونتها اوالى السفل لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي
بزوال السخونة وانفصال الاجزاء الهوائية عنها فتفرق السحاب لتصاعدها
تحلل به الرعد وان ورد اجتماعا شديدا من الارض والسحاب تشبثت
منه نار مثل ما تشتعل من اجتماع الزند والحجر فان انطفت تلك النار
في الحجر عقيب استعالها بلا مراخ للطافتها فهي البرق والشبثت
باجزاء ارضية مجتمعة منجمدة من الارض فهاد صقيلة كرية
تسلب تلك الاجزاء لغلظها مشتملة مختزنة ما يلائمها في سيلانها وجرتها
من الاجسام وهي الصاعقة وتسمى الروح وكل واحد منها اسبابا اربعة
احدها ان السحاب اذا انفصل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع الى جهة السفل
فيحصل منه الروح اما لاجل ان السحاب يضغط نفسه ويحاول اسفل

محتقنة من السحاب
مالت تلك الادخنة

ان ينضغط اولا فيحصل في اثناء الحركة اجزاء الهواء المائية وتبصر تلك الهواء آخذا
وهو الروح وانما لاجل ان الهواء الملاقي لها يمتنع عن الاندفاع الى جهة
السفل ويبرى هواء الروح فيها فتوجب الاندفاع من الهواء المحصل
الروح من هذا الهواء بهذا المكان الروح فيه فتدافعها الاندفاع السحاب من
جانب الى آخر فان الاندفاع يوجب حركة الهواء الواقع في تحت الاندفاع
فيحصل منه الروح لا محالة وهذا هو السبب في عروض السحاب وتحصل
الرعد في ذلك فان السحاب عند ما تراكمها فتدفع اجزاءها بالروح
الى الاطراف او يكون السحاب المزالة تحلل البخار الكثيف الرقيق الى جانب
حسب ما تقتضيه وضع وقوعها وما تلها تحلل الهواء فان الهواء الحاصل
في ناحيته اذا تحلل وازداد مقدارا فلا بد ان تشغل شيئا من حيز الهواء
المجاور له فتدفع هذا الهواء المجاور عن حيزه فيدفع الهواء الحاصل الى حيز
هواء آخر مجاور له وهكذا الى ان يصل الى الهواء الذي يحصل الروح وزاعها
نزول الدخان بثقله وزاجم الهواء الواقع في تحت نزوله حسب ما قلنا
في نزول السحاب بعينه وسبب الروح ضرب تلك السحوم وصدمها مجتمعة بعضها
فيها حتى تشعل النيران لاضطلاعها باجزاء مشتعلة قيل انها تقدح من حجارة
التي تقدح بحصل السحوم عروض الروح على ارض غلظت عليها الحرارة فتكسبه
حرارة يتقدح بحر بعض اعضاء الحيوان المتعفن عند الاصابة وربما
فرس ترمي سبب الاصابة بها وقوع اجزاء الرشية شفافة مستقيمة به
غير متحدة بالانعطاف حوت الاوقع مقابلة الشمس بحسب لوكانت الشمس
في ناحية الغرب من الافق فانت تلك الاجزاء في ناحية الغرب عند اراد
بالعكس سببه بالمرآة المحدبة يعكس عنها الاشعة الواقعة عليها الوجه
قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم المشفاف كالبلور و
والزجاج ينصب فالمرآة في انعكاس الاشعة عنها وحادة الاشعاع عند
وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الجسم
المذكور عند ما يكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا

بحيث الوقوع على السطح المذكور تحت ما يكون الشمس قريبة من
منتصف جدا الان الاجزاء الرشية الخالية في الجو لبطانها تحلل سريعا
بادئ بحدوث تصيبها من ارتفاع الشمس وتكون تلك الاجزاء على وضع منعكس
الشعاع البصري عن كل منها الى مركز الشمس بان تنطبق الشعاع المنعكس من
كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث تنطبق زاوية
الانعكاس الحاصلة لكل واحد من الشعاع على الزاوية الانعكاس وتكون تلك الاجزاء
واقعة على سمت الاستدارة بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من
تلك الاجزاء واديرنا على ذلك الخط الى ان يبلغ ارتفاع الشمس عند الدائرة
الذي فيه من طرفه الطالع عند الخط المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا الافق وجد تلك
الاجزاء على الخط المذكور واستدير الانسان الشمس ناظرا اليها انعكست
الاشعة البصرية الواقعة عليها الى مركز الشمس فيرى كل منها صورة الشمس وذلك
شكلها اذ لو رأى كل منها شكل الشمس لانعكس من كل منها شكل الشمس تمامه كما
تحس بعين كل من المياه الحاصلة في الاواني المختلفة والكثيفة والرقيقة الالوان
شكل الشمس بل صورها وان كل واحد من تلك الاجزاء فالمرآة الصغيرة بالنسبة
الى جرم الشمس والمرآة اذا اضعفت جدا بحيث لا يحيط فاعدة الشعاع غير
خارج عنها فانها لا تحكي شكل الشمس بل صورتها ولونها فقط فيترى من تلك الاجزاء
استدارة جسم بلانها فوشاش وان قربته من الصف عند قرب الشمس من
الافق فتشفقه بحسب ارتفاعها لاحاطة الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة
الى الشمس من الطرف بحسب ارتفاعها فتحلله الالوان بحسب اضلاع
صور الشمس مع اللون الطالع من تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي
فان الخاطع المرآة اللونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة مدل عليه الوجه فيما
الشمس اذا كون وجه ذا كدر اس بسبب الاحاس جاهي ترس فوح مع سببها وهي
الحالة وسببها الضباب الاجزاء الرشية صغيرة غير منضبطة بحسب تكون كل منها فالمرآة
الصغيرة ونحيف من خاطر القرنا فاذا خط الخاطر الى جرم القمر روح الشعاع
الخطر وحي الخارج من قلوبة الجليدية تحاكي تلك الاجزاء الرشية تعذر سهم الشعاع

والنامية اما ان تكون فعلها تحصيل مادة المتولدة وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة

فصل في الحيوان

الحيوان جسم مركب اخص من المركب بالنفس الحيوانية التي يشارك النفس النباتية في انحائها وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة بالارادة وعرفها مانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير عن قولنا من جهة ما يدرك الخ يخرج منطوقة النفس النباتية وبالحصر المفهوم منه بالقوة الى النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية سوى ما ذكرنا في النبات بعينه فلا نعيد فالنفس الحيوانية باعتبار ما تختصه من الآثار قوتان احدهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما ما خوذة بدون الامور الخارجية مستقلة او باضافة مدركة لامتها فالمدركة بدون الخارج هي الحس الاول وهي التي يحلها العصب المفروش في مقعر الدماغ من شانها ادراك الالوان والطعوم والروائح والصوت كيفما تحدث في الهواء من تموجه بسبب قرع سواء كان عنيفا او لينا هو تفريق عنيف والحرف ميتة عارضة للصوت بقطع ما عن صوت آخر مثلا في الجذام بالفعل حرف في المسموع قولنا في المسموع لاخراج عن حيثية بعض صوت بها عن صوت آخر غير الان الصوت الطيب وملامسة الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يدرك عن حيث انه طيب وملائم والعرض اورده ابن سينا في الشفاء وآخر عن عله بان الخرق ليس من الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة والعلل الصوت ما ذكر المحقق من ان الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النفوس انه حاسة البصر وهي التي يحلها العصبتان المجوفتان اللتان بشان من مقدم الدماغ المتطبقان عاشية الصلب المشبهتان الى العينين من شانها ادراك الالوان والاضواء والاشكال والمقادير والحركات والروائح الادراك حاسة الشم وهي التي يحلها الزائدتان الناشئتان في اقصى خيشوم النيهان يحلمني الذي من شانها ادراك الروائح الادراك حاسة الذوق وهي التي يحلها العصب المفروش على

الغاية

فرق ما بين السمن لانه لا يكون زائدة في الطول دون العرض لان الاكون على المناسب الطبيعي الى النبات الى سمنها حيث قرن السمن بالطول فتامل

الفقحل لانه الاكون ما حول على ان قوله احم الغذاء الى آخره الجسم غير الغذاء الى آخره

الاعضاء الاصلية المتولدة من الاخلاط الاربعة

فصل في الحيوان

الحيوان جسم مركب اخص من المركب بالنفس الحيوانية التي يشارك النفس النباتية في انحائها وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة بالارادة وعرفها مانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير عن قولنا من جهة ما يدرك الخ يخرج منطوقة النفس النباتية وبالحصر المفهوم منه بالقوة الى النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية سوى ما ذكرنا في النبات بعينه فلا نعيد فالنفس الحيوانية باعتبار ما تختصه من الآثار قوتان احدهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما ما خوذة بدون الامور الخارجية مستقلة او باضافة مدركة لامتها فالمدركة بدون الخارج هي الحس الاول وهي التي يحلها العصب المفروش في مقعر الدماغ من شانها ادراك الالوان والطعوم والروائح والصوت كيفما تحدث في الهواء من تموجه بسبب قرع سواء كان عنيفا او لينا هو تفريق عنيف والحرف ميتة عارضة للصوت بقطع ما عن صوت آخر مثلا في الجذام بالفعل حرف في المسموع قولنا في المسموع لاخراج عن حيثية بعض صوت بها عن صوت آخر غير الان الصوت الطيب وملامسة الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يدرك عن حيث انه طيب وملائم والعرض اورده ابن سينا في الشفاء وآخر عن عله بان الخرق ليس من الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة والعلل الصوت ما ذكر المحقق من ان الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النفوس انه حاسة البصر وهي التي يحلها العصبتان المجوفتان اللتان بشان من مقدم الدماغ المتطبقان عاشية الصلب المشبهتان الى العينين من شانها ادراك الالوان والاضواء والاشكال والمقادير والحركات والروائح الادراك حاسة الشم وهي التي يحلها الزائدتان الناشئتان في اقصى خيشوم النيهان يحلمني الذي من شانها ادراك الروائح الادراك حاسة الذوق وهي التي يحلها العصب المفروش على

سنخ الانسان من شانها ادراك الطعوم الحاسه حامله اللمس وهي قوه محلها
العصب السادي في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسه والملاسه والخشونه واللين والصلابه والثقل والخفه والاوجنه
والهشاشه والحواس الباطنه اضاحس الاول الحس المشترك وحله مقدم
التجويف الاول من الدماغ يدعى اليه جميع الصور المحسوسه بالحواس الظاهره
كانها حس تشبه خمسه انهار واستدل على ضعابرة للحواس الظاهره بان
النظر الدارد ترى خطا مستقيما والخط الدائر بسرعه خطا مستديرا وليس في
الخطين المذكورين طرفان والناظر لا غاب عن البصر بعد الخطوط من كان القول
بانها في الخيال بل بطرق الثلاثه هذان الخطان المتعاقبان ليسا في الخارج
ضرورة ان ليس شيء خارج الا النقطه والتي حاضره البصر اذ هي لا تدرك
الا قابل فما اجوف في نوع اخرى يحصلان فيها بالاتصال ارتسما مثل صور
النقطه والنقطه فيها عند كونها في مدود المتاخر حسب اتصال تلك الحدود وكما
الضلع في هذا الاستدلال بجواز اتصال تلك الانتسامات في البصر حتى زوال
بزوال المقابله مع استراط المقابله في الاحساس البصري كما لا ينفي ان يلتفت اليه
بكونه انكارا للامر الضروري وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقه
الحاسه الخيال وهي قوه تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبه
المادة بحيث فيما صار الحس المشترك طالعت اليها فهو خزانه للحس المشترك
وحله مقدم البطن الاول وآستدل على مغايرته للحس المشترك وحله مؤخر
البطن الاول وآستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسه بالحس
المشترك تبقى محفوظه بعد غيبه المادة وكل ظ يعرفه كل احد بالوجدان اذ هما
قوه حافظه للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك
غير الحافظ لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا
اذ ليس واحد منهما شيئا سوى الادراك فيلزم الادراك ودوام الحفظ وعدمه
الزوال وليس كذلك فالحافظ للصور اذن قوه اخرى مغايره للحس المشترك
وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم لزوم كون الحافظ للصور قوه

فيما اذ من الجايز ان يكون ما يحفظ ما في بعض الاشيا الغايبه عنا بكون تذكرنا ايا ها
بعد الوصول بسبب اتصالها بذلك الغايب فانه اذا تحقق اتصالها الا اتصال
زال التذكير بما حليه واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط لان
الغايب الحافظ للصور لما ان يكون جرما مقدارا او قوه جسمانيه والاول
باطل لان المقادير لا يرسم فيه الصور الجزئيه المكتنفه بالعوارض المادية وكذا الثاني
لانه لو امكن ان يذكرنا ما قوه الجسمانيه الغايبه عنا بالاتصال لامكن ان يتصور
تحصل وصحح حاضر الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد العاقله
لدهم وهي قوه مجلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من شانها ادراك
المعاني الجزيه المتعلقه بالمحسوسات كحكم الوهم بان الذيب مهروب عنه متوجب ان شر عنه وان الولد معطوف
عليه متوجب ان يعطف عليه وحد القوه حاكمه على القوى الجسمانيه فلها حكم
اياها استخدام الكامل القوى العقليه باسرها آثر الحاضر الخاطر وهي قوه مجلها
الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزيه في غرائه
للوهم كالخيال للحس المشترك وهي قوه محلها مقدم التجويف الاوسط
من الدماغ من شانها التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور
بعضها ببعض مثل تصور انسان ذا راس فرس او جناحين بعضها عن بعض مثل اذا
تصور انسانا عديم الراس وتركب المعاني بعضها ببعض مثل تصور صداقه زيد مع
مخاونه وتركب بعض الصور ببعض المعاني مثل تصور سواد عمرو مع عداوته
وجهالة بكر مع صداقته وهذه القوه تستعملها العقل تارة والوهم اخرى وبالاضافه
الاول يسمى مفكره فيما يتعلق بالمواد الفكريه وبالاضافه الثاني يسمى متخيله لتصرفها
في الصور الخياليه واختصاص القوى المذكوره بمواضعها المعينه مستفاد من
اختلالها بعروض الآفه لتلك المواضع واما القوى المحركه فاثنان احدهما القوه
الباعثه والثانيه الفاعله اما الباعثه فهي قوه محلها القوه الفاعله بما يحرك الاعضاء
عند انبعاث صور امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال لما ان حملها على التحريك
طلبا لتحصيل الشيء المتخيل عند المدرك سواء كان ذلك الشيء ما فيما نحن فيه

يحصل لنا التذكر
بالاتصال
عنا
ملكة
ص

فى نفس الامر اوضارا يسيرا فيتنبه له لان حملها هذا نابع للشوق الى
تحصيل المستلذ المبهج وان حملها على التحرك طلبا لدفع المنافى
عند المدرك صار اكان فى نفس الامر اوما فيا يسمى قوة غضبية او نفسا
هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافى المبهج غضبا وان الفوة الفاعلة فى الحى
تنبعث القصلات من التخيل والانتباهى وتوجهها نحو التحرك للانسان فى
على حسب ما يقتضيه القوة الباعثة فصل الانسان الخ الانسان
مختص من بين الحيوان بالنفس الناطقة المشاركة للنفس الخاتمة والمتحيدة بنسبة
ان انعالها المختارة عنها ما يدرك الامور الكلية وصدور الافعال الفكرية
فالاول يعرفها بانها كالى اول بحسم طبيعى من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل
الافعال الفكرية فعلا من جهة ما يدرك الخ يخرج النفس عن المعرفات التى
الفوى مشتركة بين المعرفات العلمية من غير فرق فالنفس الناطقة اعتبار
ما يخصها من الآثار فقوى ان عاقلة بها يدرك التصورات والتصديقات الكلية
والكلية اى الامور التصورية والتصديقية التى تحصل بالبديهة او الكسب وفوق
عاملة بها جزئى البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آثار
قرارها بحصها وتقتضى قوى عملى مقتضى آرائها بحكمها ان الافعال الجزئية انما يصدر
عن القوى العاملة بواسطة ان الانسان بفكره فيوحى فكره الى رأى او صناعة
تختص بعمل من الاعمال الجزئية ويقتضى صدورها عن القوى العاملة البدنية
القوى العاملة البدن الى اتباع هذا العمل على وفق مقتضى الرأى المذكور مثلا
اذا فكر الانسان فاداه فكره الى اعتقاد ان المشى الى موضع كذا امر
مصلح ما اعتقاد اقتضى صدور المشى عنه حركات قوية العاملة بدنه
الى المشى على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور والقوى العاملة مراتب اى
للنفس الناطقة باعتبار قواها العاملة وآثارها الخ مراتب المرتبة الاولى
الحاصلة لها فى مبدأ الفطرة هى خلو جوهرها عن الادراكات كلها لكن حيث
استعدادها لها والا لما اتصفت بها وتسمى هى عند المرتبة عقلا هيولانيا
تشبيها بالهيولى التى هى قابلها عارية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة

الثانية

الثانية ان تحصل لها علوم بديهية والمستعدة بذلك لاكتساب النظريات
استعدادا قريبا ويسمى ح عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الاتصال الى
النظريات المرتبة الثالثة ان تصير النظريات مخزونة عندها بتكرر
الاكتساب يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد
لكنها لا تشاهدها بالفعل ويسمى ح عقلا بالفعل اما لسبوقية سكون المرتبة
النظريات بالفعل واما لتمكن النفس من استحضارها بالفعل متى شاءت لكن بقرينة
الرابعة ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهى فيظ لعها غير ذاهلة
عنها وهى العقل المطلق المستلزم لما سواها من المراتب على ما اشرنا اليه من
قبل وتسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال فان العقل
بالملكة الذى من شانه الاتصال من البديهيات الى النظريات ان كان فى غاية
القوى ذا ملكة الاتصال بعالم القدس بسرعة بحيث يحصل له النظريات سريعا
مطبوعا الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية
لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية وتاخر ورات العلائق الطبيعية هذا
خلاصة كلام الناطقة ومرانبهم ازاورد بعد ذلك احكاما مائلة احدها ان
القوى العاقلة مجردة اذ لو كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها مستحيل
ان تكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع اما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم
لا تستحيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر نحو منقسم على ما مر فى
الجزء الذى لا يتجزى والى الثانى لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسام
لان الحال فى المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال فى احد جزئى المحل غير
الحال فى جزئه الآخر منه وفيه نظر لان الحال فى المنقسم انما يكون منقسما ان
لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال فى احد جزئى
المحل غير الحال فى الجزء الآخر فليس بشئ لان المغايرة انما تجب ان لو ثبت
انقسام الحال بانقسام المحل بان يكون مصادرة على المطلوب
وان كانت مركبة وكل مركب لا بد ان ينتهى تركيبه الى البسائط ضرورة
امتناع تركب الشئ من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك البسائط الغير

المركب انما يتعقل بتعقل البسائط فلو قبل لم لا يجوز ان يتعقل المركب
بعض خواصه اللازمة عليه المركب اما ان يتعقل ببسائط لزم انقسام
تلك البسائط بانقسام القوة العاقلة وان تعقل بخاصة فتلك الخاصة
ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان يتعقل
ببسائطها فلزم انقسامها او بخاصة اخرى وتعود الترديد فيها فاما
ان يذهب سلسلة التعقلات الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة
بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان
وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها كانت بمثابة بسائطها ولزم
انقسامها فان تعقل المركب بالذات لا يكون الا بتعقل بسائطه
وان عقلت بغير ما هي هي نهاية السلسلة وتعد تركيبا نهاية لها
صفة وثانيها ان تعقل النفس ليس بآلة الجسد انه اي القوة العاقلة
التي للنفس ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية
لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر السن كما هو
حال القوى الجسمانية من مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك
اذ البدن وقواه اذا بعد الانعتاق عن الانحطاط والكلال مع ان القوة
العاقلة لذلك ليس باخذ في الازدياد واما الخرف الطارئ في اواخر سن
الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستيلاء النفس على تدبير البدن
المتعارف تركيبها الى الاختلال واشتغالها بذلك الاستيلاء عن تعقلاتها او علم
انه يمكن ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها
والالتفات الحكم الثاني نكرارا للاول وتخلاصا هذا المحصل من مباحث التصور
التي هي من امهات المسائل اخذ في سرد اقسام ما هو من آخر امر المحصل وكان تأخر
اشارة الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية وثالثها ان النفس حاصلة بحدود
البدن لانها لو لم تكن حاصلة بحدود البدن لكانت موجودة قبل البدن
وانه محال لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فاما حالا
وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها

المفارقة

لمفارقة عنها والاقسام باسرها اما ان لا يلزم من مباشرتها لها وامتناع كون المشترك
سببا للتعدد والاختلاف لما ابتذال الماهية فظاهر والا لما اندرجت
النفوس المتعددة في حد واحد وهو ضروري امتناع اندراج المختلفات
في حد واحد واما اشتراك اللوازم اذ لو لم يمتنع اشتراك اللوازم
وجاز اشتراك اللوازم في بعض الافراد بدون الملزوم وحينئذ لم يبطل الملازمة عنها وقد تقدم
الكلام فيه فان قيل لم لا يجوز ان يكون تعدد النفوس المتعددة بتعدد حقيقة واحدة كما يقول هذا
الاشراقيون اذا كانت لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المشكل وكيف يكون
النفس محدودة وهي بسيط عندهم والبسيط لا حد له واما التعريفات المذكورة
لها مثل التعريف المذكور ههنا وقولهم النفس هي المدبر البدن فليست بحدود
بل هي رسوم عامة لا تخص عند المحصل واما الثالث فلان العوارض المفارقة
انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق العوارض لان ما
تستحقه الماهية لذاتها لا يزول عن الماهية فيكون لازما لا عارضا والقابل
للنفس هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة
لم يكن لها مقارنة للبدن قبل حدوث البدن والمدعى ثبت ان النفس لو
كانت موجودة قبل البدن لم يختلف اصلا لانها حينئذ لا تكون موجودة قبل
البدن فيكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فلقائل ان يختار الشق
الثاني ويكون اختلافها بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل على تلك النفس ما
يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض
المفارقة من المبدإ الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف استعداده فقد
وجد كل ذات المبدإ في قبضته فلوازمه غير مفارقة اعلم ان هذه المحجة منه
على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم هذه المحجة لجواز ان يختلفا قبل
الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بامكان آخر سابق
على نهاية والمصنف لم يعرض له ههنا تعويلا منه عليها سيأتي في آخر
الكتاب من بطلانه واجد هذا شرطا تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني
الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تأييده فلله الحمد

المفارقة

لنا ان نفرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الاضافات مستعينين من الله الموفق فنقول لما كان الموفق لذاته واحدا بحسب الاعتبار جعلنا القسم الثالث في الاضافات وهو مرتب على ثلثة فنون فلما كان العلم الآلهي باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى المادة اما بحسب الحلول في المادة كالاعراض او بحسب التعلق كالعقول والنفوس او بحسب الخارج كالواجب لذاته او غيره رتب المصنف القسم الثالث الذي هو في الاضافات من كتابه على ثلثة فنون لسان احوال هذه الاقسام الثلثة الموجود الغير المفتقر الى المادة وحصل الفن الاول في الامور العامة وسماها خواص الوجود حيث قال في الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم اليها الوجود بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواجب والممكن واخرى الى المتقدم والمتاخر والحادث والذي ليس بحادث والذي ليس بقديم والقديم والحادث والذي ليس بقديم والى القائم بذاته والجزئي والكلي بحسب الوجود فان الماهية تعرض لها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن فصول

الفصل الاول في الكلي والجزئي اما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور كثيرة هي جزئياته جاء ول النفس على الحد المقصود من هذا الكلام قال ليس معناه ان الكلي امر شخصي واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالشخص حالة واحدة بصفات متضادة مثل البياض والسواد وغير ذلك من الصفات المتضادة وهو محال بل معناه ان الكلي امر شخصي واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالشخص حالة واحدة بصفات متضادة مثل البياض والسواد وغير ذلك من الصفات المتضادة وهو محال بل معناه ان الكلي امر شخصي واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالشخص حالة واحدة بصفات متضادة مثل البياض والسواد وغير ذلك من الصفات المتضادة وهو محال بل معناه

ذاته وكليته اي مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للوجود الخارجي غير منافية لوجوده فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين مكررا قيل ومن الافاضل من اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس بالصورة الحاصلة المعلومة المكتنفة عند النفس بواسطة الصور الحالة التي هي مثال الكلي بل الكلية هي الفائدة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور فيه وردت الصور الحالة فيه اي الصور الحالة لا ذات الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود الخارجي واجابوا بما لا يرجع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم المكتنفة بها اما على سبيل المجاز او الاشتراك اللفظي والاجمال فلا شك ان موجودا في الخارج مغاير لشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض المشخصة امورا زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية نفس تصورها غير مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو شخص مانع منه بدليل ان الشخص اذا عرض للشخص زال الشركة على الطبيعة الكلية لما كان كذلك

فصل في الواحد والكثير اما عرفت الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال انه واحد ان من تلك الجهة وقد اريد تعريف الشيء نفسه فاني الشيء باي جهة اخذ اما تعلم ان الواحد مقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد هذا التعريف توقف معرفة على معرفة مفهوم الواحد فتعريف الواحد به تعريف للواحد بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه والصدر ان قال صدرا لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقد بالجنس لدخول الواحد الغير الجنسي فيه فان الواحد الغير الجنسي لا ينقسم من بعض الوجوه لا نصدق عليه انه لا ينقسم بدون التقصد وعند التقصد خرج لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات نعم من هذه الحيثية نصدق عليه انه لا ينقسم فالمقيد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الحسي في التعريف المذكور ثم الواحد اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبر واحدا السبب

هذه الصورة الشخصية الحالة في النفس

الواحد

الغير

اندراجها تحت جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اشتركا اولا
بالاندراج تحت نوع واحد وهو الانسان او بالمحل كالنقطتين والخطين المتقاطعين
واحدا مكونهما موضوعين لمحل واحد او بالموضع كالجانب والصاحب المجتمعين
على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بعدد وهو مختص من
آحاد منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم الى ما لا نهاية له
اجزاء مركب منها ماهيته كالخط المركب من العلو والخط ذي الوضع والسفلي واما
ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته وهو
الواحد والنقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد ما حد من المقابل
مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة الى آخر ما حد جنس احد وبالكثير
بالموضوع الاشياء الغير المحصورة على موضوع واحد والكثير بالعدد ما يكون موجودا
مختصا من الاحاد منفصلا وعلى هذا القياس حد ما ذكر المصنف في اقسام
الواحد والكثير وفيه اشكال ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون
اشياء متعددة او لا فان كان اشياء متعددة فلا يخلو اما ان يكون لها هيئة وحدة بها
اعتبرت واحدا بهذا الوجه او لا فان كان الاول سمي كثيرا بالجنس او لا فان لم
يكن هيئة وحدة لا عارضة فان كانت تلك الهيئة مقومة لها ما ان يكون تمام ماهيته
كلها او لا فان لم يكن تمام ماهيته كلها سمي كثيرا بالموضوع وان كانت تمام
ماهيته كلها فان كانت تمام الماهية المشتركة بين الواحد والخمس وان كانت
تمام الماهية المختصة بالواحد بالنوع وان كانت عارضة لها سمي كثيرا بالموضوع
العارضة اما محمولة عليها على سبيل الواحد او على سبيل الكثير او لا على
شيء من ذلك وان كانت عارضة لواحد بالموضوع او موضوعا لها سمي كثيرا
بالمحل وان لم يكن هيئة وحدة لا مقومة ولا عارضة لشيء من الاشياء
فان جمع الواحد في المستقيمين هو الذي ليست هيئة وحدة لا مقومة ولا عارضة
بالنفس والمكان وربما يكون الذي جمع الواحد للمستقيمين عارضة لكل
منهما في العرض وعلى هذا قياس بقية نظائره وان لم يكن مما يطلق عليه الواحد اسما بوجه ما

فهو

فهو الواحد بالعدد والتخيير ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا ما لا يكون له مفهوم
يسوي عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون مع ما ان يكون ذا وضع وهو النقطة
او لا وهو الواحد المطلق كالمفارق وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل
وهو الواحد بالاتصال او يكون مع ما ان يكون اجزاؤه متماثلة في النوع وهو الواحد
بالاجتماع والمركب او غير متماثلة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من
العناصر والمصور وبين

مراتب الاثنين قد تقابلا فان كان المتقابلان
من جنس الكثير والمتعلم عند تصور الكثير وانما يتعقلان بتعقل
المتقابل في بعض انواع الكثير بتصور لما بينهما من اللزوم البين جميع انواع المتقابل
على التفصيل وحصل لا بسبب اشتمالها عليه بخير ودعة او ورد من الهداية
لسان حامله المقابل وانما يسمى حينئذ للاثنية والموجب للعلم وذلك عند
كالمتقابل من سبيل كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد
بهذا الاعتبار متقابلان هي الاذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد
بالمحل الموضوع وبعدم اجتماعها فيه تعاقبهما عليه بمعنى شرط ان احدهما على الوجه
ارتفاع الاخرى عنه لو كان حاصلا فيه لان المتقابلين ما تغير من الاخرين دون الجنس
ملاحظتين بالصور النوعية المتواردة على الدخول او لا تصاف عليها
انها متعاقبة على الموضوع لان الدخول ليست لموضوع وفيه نظر لان التعاقب
على الموضوع لو كان خصيصا في مفهوم المتقابل لم يكن بين الجوهر وعدم نفسه
اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم عرفوا المتقابل بالاجانب
والسلب بين الشيء وعدمه لكن كان وهو ان يكونا من جهة واحدة ليدخل المتضادان
في التعريف لان المتضادين كالبياض والسواد يتعاقبان على موضوع واحد ويزول احدهما
عن الموضوع عند ورود الآخر بل من جهتين كان الورقة بياضا من وجه وسوادا من
اليه وعلوم عقيد التعريف بهذا القيد خرج المتضادان عن لا يصح اجتماعهما في محل
واحد كالسقمونيا والعسل فانهما لم يجتمعا في الصور المذكورة من جهة واحدة
والاجتماع لا قرار في زمان واحد لما ذكره بعضهم بان الاجتماع يتحقق بحسب
الوجود بدون التعاقب لان اربعة اقسام الضدين والمتضادين والمتقابلين بالعدم

من النزاع وهو الاشتراق

للمتقابلين

ان الاشياء
الواحد

كالخطوط

مشابهة كالآدمي
الآدمي شاركه في
الى اجزاء كل واحد
منها ما واحدا الا بالكمية
وهو المشبه بالمتصل
اجزاء هم

المفصلة

موضوع و
موضوع

لا شيء
للكل

فهما اما ضدان او مضافان ما ذكر من البيان فالضدان هما المتعاقبان
الوجود بان الغير المضاف الى الاذان ليس يعقل شيء منهما ما قياس الى الآخر
كالسواد والبياض والمضافان هما المتعاقبان الوجود بان الاذان يعقل
كل منهما ما انياس الى الآخر كالابوة والبنوة فان الابن لا يعقل الا مع البنوة
والعلس والمتعاقبان بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والآخر عدمي
وذكر الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل لذلك كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى
عدم البصر عما من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتعاقبان بالاتاب
والسلب هما اللذان احدهما عدم الآخر مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتعاقبان
بالاتاب والسلب عارتان ما عدا هما من اقسام المتعاقبين فانها لها بحسب
الوضع الخاص الخارج لان المقابل نفسه من المتعاقبين والنسبة انما يتحقق
بحصول المتضيفين وقد كان احد المتضيفين في الاتاب والسلب عدميا انما
يتحقق مجموع الامرين في الخارج كانت النسبة اعني المقابل امرا غير متحصل الا في الامور
خلاف عدم الملكة فانه وان كان عدم شيء ما فضلا عن ان يكون عدما مطلقا بل عدميا
الموضوع الموصوف في الخارج القابل فلا تحقق الخارج باعتبار الموضوع وهو القابل
من التحقق الا عتباري كان تحقق النسبة في الخارج اذ تحققهما في الخارج ليس الا

بحث الاعدام فصل في العدم والملكة

لما ان المتاخر عن الملكة الباقي والعدم والناقص يعرفها فلا بد قبل
بلا فذلكة وروته فالعدم ينقسم بحسب اقسام العدم الى خمسة اقسام الاول
العدم المتقدم بالزمان وهو الاعدام بالزمان اي الكون في الزمان المتقدم كعدم نوح
على الرحم الثاني العدم المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن ان يوجد شيء آخر الا وهو موجود
وقد يمكن ان يوجد وهو لا يمكن الشيء الآخر موجودا وحاصله ان الشيء الاول يتوقف
عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه بالطبع هو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين
فان الاثنين يتوقف وجود هما على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على
الاثنين وليس لمزيد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير موثر في الشيء
يخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو الذي بالشرف

والملكة والمتعاقبان بالايجاب والسلب وذلك لان المتعاقبين الوجود ليس
عدميين اذ لا تعاقب بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا
والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهما الضدان
او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر وهما المضافان وان كان احدهما وجوديا
والآخر عدميا فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما
المتعاقبان بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتعاقبان بالاتاب والسلب
مطلقا اصلا وقيد قولنا عن قابل احتراز عن الاعدام الممكنة كعدم الفرس
فانه ليس بشيء من الاعدام الممكنة عن موضوع قابل لها كالجبل والذباب
بل عن احد هما وجود ما محالا كالعدم الذي هو جزء من الموضوع
الى الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متعاقبان بالعدم
والملكة والاتاب والسلب سواء كان احدهما وجوديا او كان وجوديا
كالعمى لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن
لا يكون الآخر عدميا عن الموضوع بل عدميا مطلقا وهما الذان يحسبان
كذلك وجوديين اذ لم يكونا وجوديين فاما ان يكون احدهما وجوديا
والآخر عدميا ولا يخلو اما ان يكون ~~الآخر~~ فالاول هو كاعدمين
اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما مطلقا
والآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتعاقبان بالاتاب
متقابلين بالذات اما على الاول فلامتناع تعقل العدم المطلق
والعدم المضاف الى شيء واحد واما على الثاني فلان العدم المضاف
انما يتعقل ويتقابل بتعقل ما اضيف اليه وتقابل له بالذات واما على الثالث
فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما الثاني فلان المتقابلين من
وجودين وعدمي آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام
الوجودي ما اضيف اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يحصل التقابل قطعا
فثبت ان المتعاقبين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين

فما

على جنس و نقصه بالشرف هو كون كذلك كمتقدم الى بكر على عثمان هي اعد عنه
انواع المتقدم بالرتبة وهو ما كان ابتداء من عند الى حد ا محدود كما مر وقوله
هو كذلك الاضافية وهو ما طبيعي لم يكن ابتداء المحدود حتى الوسط وشعل
كتوجب المضعوف في المثل الى الحواب الى كتقدم النصف الاول على الثاني
والثاني على الثالث وهكذا الى آخر ما بالنسبة الى المبدا المحدود الذي هو الجواب
الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلة المؤثرة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلة
هو كون علة فاعلة كوكب اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة الخاتم وان كانا معا حسب الزمان
لتوقف حركة الخاتم على حركة اليد وآخرها ثابت بالاستقراء وقد ذكر فيه وجهه
وهو ان التقدم اما ان يكون بحسب نفس عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان
او لا والاول هو التقدم الزماني والثاني اما ان كان المتقدم محتاجا الى المتاخر ولا
والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي او لا وهو الطبعي والثاني اما ان
يعتبر وحده فقط يكون التقدم حينئذ ذاتيا وهو الرتبي اولا وهو العرضي وهذا
الوجه انما يتم بانضمام الاسقاط الى ما في النفس الاخير من الخامسة المتقدمة
بوجه اعتراض على الحصر بان قسم اول الزمان بعضها على بعض خارج عن
الحصر اذ هذا التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان وقد ما سوا حسن
الاقسام وهو ظاهر واجيب بانه زماني او انعني بالتقدم الزماني كون
المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان
كذلك بالنسبة الى المتاخر منه فكون تقدمه زمانيا لا كون في الزمان للمتقدم
كي يلزم ما ذكرتم وقبل هذا التقدم طبق ليس ببعيد عن الصواب فان
الجزء السابق من الزمان يكون مبدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه
طبعا فصل في المتقدم والحادث الخ القديم يطلق على الوجود الذي
لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات ويخصه ان المبدا الاول
جل ذكره لان ما سواه من الموجودات يوجد منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده
مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات غايبا الحدوث على ما ذكرت
وهو الذي وجوده مسبوق عن كان القديم بالزمان غايبا الحدوث بالزمان

وهو الذي مسبق عدمه وجوده سبقا زمانيا ان كان معدوما في الزمان الماضي
ثم صار موجودا فما يعد من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان
لان الموجود لا سبق غير موجود بالذات مسبوقا بالعدم فوجوده لا يكون مسبوقا
بالعدم وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده
من المعلولات اللازمة لا ضاع تخلفها عن المبدا الاول قديمة بالزمان ليست
قديمة بالذات لعلولتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فكون
الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل
الاعم واذا عرفت هذا فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
ومتى ان المادة سابقة بالوجود عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده
اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكن لذاته لكان ممتنعا
لذاته لامتناع كون الممتنع واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن فضلا عن امتناع
كون الوجود مسبقا فلزم انقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان وانه محال
فللحادث قبل وجوده امكان وهو وجود ت اذ لو كان عدما لم يكن ذلك
الامكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد مبنا انه ممكن لذاته قبل وجوده
هذا خلف فلا بد من قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا نقول
ان الامكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكان للحادث قبل وجوده
والصفة انما تحقق موصوفها والموصوف هنا وهو الحادث معدوم فكون
امكان الحادث قبل وجوده معدوما ومعنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده
والفارق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق من القولين حسب
الفهوم ولعمر الله بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه
قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وهذا المعنى بعيد واذ كنت
ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي والعدم ما يقوم منه الا امكان
فعرض الناقص ان الوجود والامتناع لا يقوم بانفسهما لا نحو
نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعلق القدرة بالامكان حينئذ
تعالى الفاعل قادر على ايجاد هذا الشيء لامكانه والمساغ تعلق الشيء بنفسه هو

الفرد ح

فهو اذن تام بعض قبل وجود الحادث فهو موجود، وذلك لا يجوز ان يكون
ماده، للحادث والا لما اتصف به الحادث عند وجوده، فثبت ان الحادث
الزمانى مسبوق بالمادة، واما الثانى وهو كون الحادث الزمانى مسبوقا
بالمدة فنعلم من تصور مفهوم الحادث الزمانى ومن الاصل المذكور على
النحو الاول حيث دل على سبق المادة بالزمان فصل الفرد
والفعل الخ لفظ الفرد هنا، المتعارف عند الجمهور من تلك الحيوان من
الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سهل الصنع فقيل هى الصفة التى بها تمكن القوى من
الفعل وتركه بالاراده، والى لازمه ايضا وهو كون الحيوان بحيث لا يفعل بها ثم
ما يستعمل فى كون الشئ مطلقا هيولانيا كان او عن هيولى فعل من
الطرق الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه
وهذا المعنى قابل الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف من المتقابلين فكل فعل
امكان حصول المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول
المقدور مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور مع
القدرة فنقيض القدرة التى هى الصفة لكن القدرة ليست هى تلك الصفة من تلك
هى الصفة مع انها ذو نسبة الى الشئ من المقدور وهذه الاضافة زائدة عند
حصول المقدور فتكون القدرة زائدة عند حصول المقدور ومثل امكان حصول
المقدور مع عدمه فتكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة انما
ينقل الضمائر القدرة الى ما هو اخس لما من المؤثرة المشتركة فيها
بين الايجاب والقرع وهذا المعنى هو مبدأ التغير فى آخر من حيث هو آخر
سواء اخذ مع نظر اما اولا فان المؤثر انما يكون كذلك للفعل
والايجاب ان لو كانت محمولة عليها مالم اطلاق، وليس كذلك واما نيا فان
مبدأ التغير هو المؤثر بل ذات المؤثر فان المبدأ انما يطلق على الفاعل
الاعلى ناعلية ويمكن ان يقال لفظ القرع نقل من القدرة الى مسببها وهو
الاثر الحادث ثم منه الى مطلق الاثر ثم منه الى مادة يحصل الاثر فيها وهذا المعنى هو
الذى اراده المصنف بلفظ القرع فى هذا الموضع وعرفه بالشئ الاول

هو مبدأ التغير الشئ آخر من حيث هو آخر وقد يطلق لفظ المبدأ على الشئ الاول
هو مبدأ التغير فى نفسه لكن لا من حيث انه شئ آخر بل من حيث آخر بالحيثيات
من الاعتبارات كالطب يطلق باعتبار انه طب فيه لا باعتبار انه
طب بل باعتبار انه مرض مالا ثار والافعال المضادة من الامور المتضادة
فاختصاصها بالعيون وكيفيات واوضاع مخصوصة وانما لم يكن بين
الافعال الصادرة عنها بحيث ان يكون صدور احداها عن موجود فيها مضادا
لصدور الاخرى لم يكن كذلك لكان صدور احداها عن الجسم المستدير اولا عن
مستدير الموجود فيها بل لاجماع امور اضافية والاول باطل لاستلزامه
اشتمال الاجسام على الآثار والافعال وكذا الثانى لاجتماع تلك الآثار و
الافعال لو كان بطريق الاتفاق لما استمر لان الامور الاتفاقية
لا يكون دائمة ولا اكثرية ثبت انها صادرة عن القوى الموجودة فى الاجسام
وهو المطلوب فاما ان يصل لم يجوز ان يكون تلك الآثار والافعال صادرة عن
مبدأ مفارق فلما المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية
ما اقتضاء لبعض الآثار والفعل لبعض الاجسام دون غيرها يكون صحيحا
بلا مرجح وانه محال فصل فى العلة والمعلول العلة هى الشئ الذى يوجد
عليه وذلك الشئ قسمان الاول ما يقوم به الشئ من اجزائها وليس على الاطلاق
والثانى ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجى
ويسمى علة الوجود وعلة الماهية لان الاول يسمى بها وجود المعلول بالفعل
بل بالقوة وهى العلة المادية فالطين للكوز انما يوجد بالقوة لا بالفعل
لا بالفعل واما ان يجب بها وجود المعلول بالفعل وهى العلة الصورية كالصورة
الخاصة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اى يكون منزلة
المعلول موجدا له وهى العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا مع اما ان يكون
المعلول لاجلها وهى العلة الغائية كالغرض المطلوب من صنع الكوز او لا وهى
الشرط كان وجوديا وارتفاع المانع ان كان عدميا وتندرج فى الشرط
الموضوع والآلة ثم ان المصنف اورد من اقسام العلة احدها

فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثنان

ان العلة الفاعلة البسيط يمتنع أن تصدر عنها اثنان والبرهان على ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثنان اما الصوري نظاما واما الكلي فلان كل ما يصدر عنه اثنان بحيثية صدور احدهما غير حيثية صدور الآخر عنه ما حيثيتان اما ان تدخل احديهما في المصدر او لا بل تلزما حاصل عند ما ان دخل احديهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا امرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته صدور احديهما عنه غير حيثية صدور الاخرى عنه ملتبستين حيثيتان اخريان يعود الترديد فيهما فان دخل احديهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانت هيهنا حيثيتان اخريان فاما ان نذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر ويلزم التركيب هذا هو تقرير هذا الحجج ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نسلم ان الحيثيتين لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما امرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجية المتحصلة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى العلة والتحقيق ايضا وهو ان لو وجد هذا الحجج بحيث يقتضيها لزم ان لا يصدر عن البسيط الا امر واحد او كل بسيط ليس كذلك وجاز صدور عنه اكثر فهو مركب اما الصوري نظاما وهو ظاهر واما الكلي فلان كل ما يصدر عنه اكثر من حيثية صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته بما هي وحينئذ فلزم التركيب وان خرجت عنه كانت معللة او حصلت حيثية اخرى الى آخر المجج واما الاعتذار بان ما وصف به الخالق هذا المقام فوات الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه اثنان وهذا حاصل بتلك الاحتجاج فهو اول زيادة بيان لتوقف فوات تعالى لو صدر عنه اثنان على صدورهما عنه الاحتجتين والواحد مع تلك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثنين عنه من حيث انه واحد بل من حيثيتين اخريين عن الامور الواردة على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر واعتراف

بفساد البيان الاول وثانيها ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة وعلى هذا الحكم على تصور العلة التامة سرمدا اولا بانها جملة الامور المتبينة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فليس بحجاج فان الدليل الآتي عليه بالنسبة الى المعلول الاول والاضافة لا هذا التفسير اذ لا يتوقف عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها عند لا يتوقف المعلول عما هو خارج عنها والدليل على الحكم المذكور هو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عندها او ممكنا والاول محال لانه كان ممتنعا لم يتصف بالوجود البتة متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لافتقر مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ونخرج من الكلام الى الكلام في ان علته التامة لا يكون علة تامة يلزم افتقار المعلول حينئذ الى ما هو خارج عنها وهو باطل فقد بطل الثاني فتعين الاول وهو المقدم الذي هو نقيض المطلوب فثبت المطلوب وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وهذا لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود علته التامة واجب لغيره ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم تجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجود او عدم لكان واجبا او ممتنعا بالذات ولا معنى للممكن بالذات الا هذا

لو وجود للمعول م

المقدم

هذا الوجود موجود الخ من الاقسام الباقية ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج الى بقائه الباقي لانه من قبيل علته الموجدة لا فناؤه بل بقي موجودا بعد فناء العلة ولذلك ترهم لا يقولون عن العلة بانه لو جاز العدم على القادر لما قدر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما بينا سابقا من بقاء البناء بعد زوال وضع البناء بالمعمار او ورد هذا الدليل لازالة هذا الوهم وبيانها ان كون الشيء موجودا الآن يناقض العدم لان علة الشيء المعلوم بذاته اذا افادته الوجود فاما ان

يكون معنى الافادة في حالة وجود الشيء المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاجوبة باطلة اما الاول فلاستلزامها اجتماع الوجود والعدم فيتحقق الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود المعلول ثبت ان وجود المعلول لا يتوقف في تحققه بل ثبت ان العلة موجودة في المعلول حالة وجوده فيلزم ان يكون الوجود حاصلا من جهة ان العلة اوجدته في المعلول حالة وجوده وغير حاصل من جهة ان العلة موجودة في المعلول حالة وجوده وهذا خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة موجودة في المعلول حالة وجوده وهذا خلف وهو ظاهر واما الثاني فلان افادة العلة الوجود في حالة العدم اما ان لم تكن شيئا اصلا او ان كان شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله واذ لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله واذ لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثالث فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الرابع فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الخامس فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما السادس فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما السابع فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثامن فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما التاسع فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما العاشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الحادي عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثاني عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثالث عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الرابع عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الخامس عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما السادس عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما السابع عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثامن عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما التاسع عشر فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما العشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الحادي والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثاني والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثالث والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الرابع والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الخامس والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما السادس والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما السابع والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثامن والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما التاسع والعشرون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد واما الثلاثون فلان افادة العلة الوجود في حالة وجوده اما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فان لم يكن شيئا فلا يلزم من عدم حصوله حصوله وان كان شيئا فاما ان يكون موجودا او معدوما والاول باطل لان الموجود لا يوجد والثاني باطل لان المعدوم لا يوجد

ان اعتبار البرهان في مفهوم المحمول خلع الاعراض الغير السارية من ان يكون متصفه بالمحمول كالسطح والخط والنقطة فالاول ان غير المحمول الاخص الماخوذ لشرح النقض بالاعراض المذكورة اذا امكن هذا فنقول الجوهر ماهيته اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهيته مغايرة للوجود من شأنها ان يتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم تكن في اتصافها به مفتقرة الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس لماهيته وراء الوجود واما العرض هو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كالون المحتاج في وجوده الى جسم يحله ويقوم به واعترض على هذا التعريف بان الصور العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس مجاورة لها في وجودها فتكون اعراضا لا محالة فاذا في الوجود الى الموضوع وهو النفس فكنهم ضرحوا بان الصور العقلية للجواهر جواهر بمطابقة لانحاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية الصور وادعاء الشرعية في حيثيتها الاتحادي ضرورتها معنى انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لشيء لا يوجب ثبوت الاخص في هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر حال قيامها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج فالكون بكل الصور قائم بالموضوع في الوجود الخارجي فلا يكون جواهر قطعا بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة يطلق على الصورة العقلية الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد عن المواد الخارجية المتمثل عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس بوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما الثاني فحكموا عليها بانها جوهر مطلقا لا بحسب الخارجية في الماهية فانها بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فيكون جوهرا الا

م الجوهر اما ان تكون محلا الجوهر او لا فان كان فالحال يسمى
والحال صورة وان لم تكن محلا والا حالا فاما ان تتحقق يكون
مركبا منها ومن الجسم اولا وهو الجوهر المفارق وهو ان يتعلق
بالجسم تعلق التدبير والتصرف وهو النفس والا فهو العقل والجوهر
ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان كل
منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها
تعقل الماهية البسيطة والا لتسلسل ما تعقل البسيط مركب اما العقول
فظاهر واما الكرى فلان ما تعقل البسيط لو كان مركبا لكان
منقسما فينقسم الماهية البسيطة الخارجية بانقسامه وانه محال وهذا
انما يتم ان لو كان الانسان معتبرا في الحلول على ما ذهب اليه
المصنف لكن المحشى اباه على ما علمت والفارابي ركب النفس العقل
من الجنس والفصل لانقسامها في الخارج فبان كونها بسيطة في
الخارج اللهم الا ان يقيد استدلاله بتركب الماهية في العقل
الجنس والفصل وكونها في الخارج من المادة والصورة فحينئذ يلزم تركب
النفس الخارجة من المادة والصورة فتكون جسما قابلا للانقسام
بالقرون واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى
والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال والاختصاص
ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة وعدمها لذاته
ولذاته لا لحصول امر خارج عن نفسها لا لذاته بل بواسطة كالشكل القابل
لهما بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما حل فيه كالمعدود من الاعراض
القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة
المقدار الحال فيه او بواسطة ما قارنه في المحل كالمكيف القابل لهما بواسطة
المقدار المقارن لمحل المحل فانه لا شيء منها بالكم واعلم ان المساواة
هي الاتحاد في الكم لتغيرها موقوفة على تعرض الكم تعريف الكم ما يكون
موجودا والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته

الكم اما متصل او منفصل لان اجزاءه اما ان يشترك في حدود يكون
بها ما زجر وبذاه آخر وهو المتصل اولا وهو المنفصل والمتصل اما ان
لا يقبل الا احد الوجهين وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والجسم
وهو الجسم التعليمي او يقبلهما وهو الزمان والمتصل هو العدد
انواع غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع من
مطلق العدد واما الكيف وهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة صفار با
المفهوم الا انهما قد تستعملان عند الاعراض عن الموضوع والمحل في
موضوعها فالهيئة اي شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة تقوم بشيء
الاعراض كلها دون اي شيء للاحتراز عن المادة الغير القارة كالجسم
والزمان وقولنا لا تقتضي قسمة خرج الكم وقولنا ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية
واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوجود والنطق فانهما حادثان
عليهما مع انهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما تحت شيء من اقسامه الاربعة
واجيب اما النطق فلانه ليس بهيئة لكونها من الخصائص المختصة باللهات
واما الوجود فلانه ليس بعرض لكونه من الخصائص المختصة بالواجب
اختصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة اذ الاستقراء دل عليه سوى
الاستقراء وانه غير تام والكيف تحت كل واحد من انواع الاربعة الخصائص المحسوسة
والخصائص النفسانية والخصائص المختصة بالكتاب والنفسانية
الاستعدادية وضابطها ان الكيف اما ان يكون بحسب الامر
الشيء الا بواسطة الكمية وهي المختصة بالكتاب او لا تكون كذلك وحينئذ اما
يكون مدركة باحدى الجوارح الظاهرة وهي المحسوسة اولا وهي ح اما ان
تكون مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية اولا وتنحصر حكم الاستقراء
في الاستعدادية وهي الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي اما
راسخة كالحلاوة الجسل وملوحة ماء البحر وهي ايضا انفعالية وقد
غيرا سخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وهي ايضا انفعالية وكانهم سموا
اولا الكيفيات المحسوسة بالانفعالات لكونها اسبابا للانفعالات

الحراس وما كانت الراسخة منها لموضوعها اقوى من غيرها فى كونها انفعالا
هذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة
على مثال الحرق لشدة تأثر المحل عنها اسم الانفعال الذى كان شاملا
لها فى اول الوضع وفى اسم الانفعال مخصصا بغير الراسخ وأما الكمالات النفسانية
هى ايضا اما راسخة كالعلم بالمتذوب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة
كالعلم به لغير المتذوب وتسمى حالات واما الكمالات المختصة بالكم
فاما ان يكون مختصة بالكميات المتصلة كالسطح والزمن والاسماعية
والمكان او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكمالات الاستعدادية
فاما ان يكون استعداد اينحو القبول كاللين والملاسة وتسمى ضعفا او الى
او نحو اللاقبول كالصلابة والمصاحبة وتسمى جمودا واما الامر الموجود لا
فى موضوع فان كان نسبة حصوله فى المكان وتسمى اينا وان
كان نسبة حصوله فى الزمان وتسمى متى واما ان يكون حالة لا تقتضى
حالة اخرى نسبية نحو الانتصاب فانه حالة نسبية بين اجزاء الشخص
وبين الاجزاء المحيطة به وتسمى وضعا او تقتضى حالة اخرى نسبية
لا بد حالة نسبية وهى الابن والملك الاولى هى التمكن واما انفعال
واما الملك فهو حالة تعرض للشئ بسبب ما يحيط به وينقل بانتقاله كالتسلح
حالة تعرض للشخص بسبب احاطة السلاح به وكالتقمص والتحذى
احاطة القميص والحذاء منه وبين نسبة بعض اجزاء بعضها
الى بعض وبسبب اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود فان كلا منها
هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة
عنه وأما الفعل فهو الهيئة العارضة للمؤثر فى غيره بسبب الباعثة كالهيئة الحاصلة
للقاطع بسبب كونه قاطعا وقولنا اولا احتراز عن الهيئات العارضة للفاعل
الفاعلية فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب الباعث لكن لا اولا والى واسطة
الفعل وقولنا اينفسه ما دام يفعل اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة العارضة
للفاعل من الهيئة الحاصلة له اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره

بسبب التأثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنفعل ما دام منفعلا واعلم ان بعضها
نسبا وبعضها عارضة لكل النسب فحصول الجسم فى المكان مثلا نسبة
له وبين المكان بها تعرض الجسم هذه وكذا فى البواقى فالاعراض النسبية
منتهاها الى كل النسب انفسها ام الهيئات العارضة بسببها اضطربت
مقالتهم فى ذلك فالمنصف جعلها الهيئات العارضة بواسطة النسب
لا النسب انفسها وآخرون بخلاف ذلك والتحقيق فى هذا المقام يستدعى
فى الكلام اطنابا يقصر عن نظامه عقد هذا المختصر الفن الثانى فى
العلم بالصانع الخ لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على العلم بالوجود فى
مباحث الامور العامة شرع فى الفن الثانى الذى يتعلق فيما
يتعلق بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل فى
اثبات الواجب لذاته وهو الموجود الذى من حيث هو هو لا يقبل العدم
اى الموجود الذى عدمه ممتنع عدما ليس لامر غيره بل من نفس ذاته
والبرهان عليه انه لو لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المحال
واستحالة اللازم توجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب
يستحيل عدمه وجب وجوده بيان لزوم المحال على تقدير عدم الواجب
انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات باسرها كلها
جملة من آحاد كل واحد منها ممكن معلول فكون الجملة افتقارها
الى كل منها ايضا ممكنة معلولة بحاجة الى علة موجدة لها والعلة الموجدة
لهذه الجملة الابد ان خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب ان يكون
علة لكل واحد من آحاده اذ لو لم تكن علة لكل منها فاما ان لا تكون علة
لشئ منها او تكون علة لبعضها دون بعض وكلاهما محال اما الاول
فلانها لو لم تكن علة لشئ منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها
بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الجملة هى مجموع الآحاد لا
غير فلا تكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثانى فلانها
لو كانت علة لبعض الآحاد دون بعض لم تكن هى بانفرادها

(هامش) اذا اعتبر صح
(هامش) يكون
(هامش) الاولاه
(هامش) الفعل

ان الوجود من حيث هي فلم يكن الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان
التالي يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية في حصول لوازم بحسب
حصول الذات لتوقف وجوب حصول الذات على امور مغايرة للذات
فلا يكون الذات كافية في حصوله وقد فرضنا انها كافية هذا خلف فيما وجوده
وحصول الخط هذا تقرير المحرر والاعتراض عليه من وجوه احدها ان السلوب
والاضافات من الصفات الحقيقة للذات والذات غير كافية في حصولها
لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها منسوبة الى الذات وتلك
الامور فان افادت تلك النسبة من الذات وصدورها وكذا الكون
الذات مسلوبا عنها الحدوث بكونه نسبة من الذات وصدورها
وكذا كون الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة من الذات سلب
الحدوث منفصل السلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام
في الصفات الحقيقة لان الصفات مطلقا تلازم النفس بالصفات
السلبية والاضافية وقد سبق نظر وثانيها انا لانم ان الذات لو لم يكن كافية في
جميع الصفات كان شيء من الصفات من الغير لم لا يجوز ان يكون من
الذات بتوسط الغير وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير
مثل كونها من الغير مع استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات
لو كان بتوسط الغير كان الغير جزءا من العلة الناقصة لتلك الصفة وكون
شرطا لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول بعد فرق
وثالثها ان المجرد لما صح في حال الشرطة القابلة من كان حصول الغير شرطا
لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذات الواجب من حيث هي
مجردة عن الشرط تمام واجب الوجود انما صدر بحسب الاعتبار لا بحسب
نفس الامر فان مجرد عن الشرط تمام واجب الوجود انما صدر بحسب الاعتبار
لا بحسب نفس الامر فان مجرد الذات عن شرطها في نفس الامر مستحيل
لامتناع الخلو عنها واذا كان كذلك لم تتم لذات الواجب وجودها
فلما كان جميع الصفات اولا معها علما اذ جميع الصفات

الصفات
ما يرجع
وهو مفهوم
الصفوي
وهو الكمي
فلان ما يكون
الذات في حصوله

العلة

فان

فان وجب وجود جامع الصفات لم يكن حصول الصفة مشروطا بحضور
الغير فلم يقع قول لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحضور
قلنا الفرد بحسب الاعتبار لا يلزم منه عدم اشتراط الحضور
في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر
وعدم ارتفاع الشق الثاني وجميع المقدمات كما في الشق الاول بعينه
والجواب عن هذا الاعتراض والاولى في الاستدلال ان يقال كل ما
هو ممكن للواجب من الصفات بوجوبه ذاته وكل ما وجوبه ذاته
واجب الحصول اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانها لو لم تحصل
لكان وجوب بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا
لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا كما كان وجوبه الذات ولزم
كونها موجبة للبعض الذي ليس ما هو موجبة اياه من الصفات او
الموجب للموجب موجب اولا ويكون وجوبه لوجوب ذات بوجوبه وتفكر
الخلاف الى ما لا ان ينتهي سلسلة الموجبات الى غير النهاية او
يعود الى موجبه بوجوبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان
الذات لو لم توجب الصفات ما لزم احد الامور المذكورة من
تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة
لجميع الصفات وحصول الخط وهذه من الفوائد التي لم تنبه عليها
هذا قطع النظر وانها الصفات فما سبق لشهيد لواحد وارجلة
منها ما لا خدع عند العثور عليها من بادرس بتتبع كتب الفن سيما في
الفطنة: فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك الخ الواجب
لذاته لا يشارك الممكنات في وجود اي ليس لوجوده معنى واحدا نوعيا
مقولا على وجوده الواجب ووجودات الممكنات خلافا لبعض
الانسان على اشتراكها وذلك لانه لو شاركها في الوجود لتميز
عنها بوجود من حيث هو هو اما ان يجب التميز عن كونه عارضا
للماهية او الماهية وجوده والعروض لها او لا يجب اذ ليس منها واحد

انا لى باسر ما بط اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون
الوجود نفس حقيقته وهو محال لانا نعقل ماهية الممكن كالمستح مثلا ونشك
فى وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشئ الواحد
معلوما ومشكوكا فى حالة واحدة وهو محال واما الثانى فلاستلزامه عروض
وجود الواجب وهو باطل لبطلانه واما الثالث فلاستلزامه كون
كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة تستلزم انتفاء الواجب
فى تجرده الى الغير وذاتيا ما انتسا من ان ذات الواجب كافية
فيما لا من الصفات هذا تقرير الحجج واعترض عليها مع حلها ان
نذكر فى اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المشترك
فى وجود اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئى وانه غير جائز واحتج
بان المطلوب ههنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجودات الممكنات
كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئى كاف المنقض فلس على النقض
اثبات ان الواجب لانتسا ل شيا من الممكنات فى الوجود وهذا
انما يتم ان لو ثبت عروض الوجود فى الممكنات فلها والمثال
الجزئى لا يفيد هذه الكلية فلت المقصود ان الوجود ليس معقولا
بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات الممكنات وذكرنا
ما ذكرنا من المثال الجزئى بان يقال لو كان الوجود معقولا بالتواطؤ
على وجود الواجب ووجودات الممكنات وذكرنا ما ذكرنا
من المثال الجزئى بان يقال لو كان الوجود معقولا بالتواطؤ على
وجود الواجب ووجودات الممكنات وكان الوجود المشترك
من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات غير ما
مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض كما فى المثال المذكور
وتاهيها لنا لانا لم نجد شيئا من التجرد واللاتجرد من حيث
هو لزم انتفاء التجرد وجودا وليس كذلك بل هو عدمى واحتج عنه
بان الممكن مفتقر الى العلة وجودا بالكان لو عدميا غاية ما فى الباب

ان

ان الممكن العدمى لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفى فى العلة
العدمية فقد لم يحب الوجود من حيث هو هو لكان ممكنا فلزم
افتقار الواجب فى تجرده الى علة العدمية وهو محال وتقابل ان يقول
ما ذكرتم من الدليل على الزم وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب
فانا نعقل الواجب ونشكل فى وجوده ولهذا احتاج فى اثبات وجوده الى
البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده المجرد لعقلنا ما احتجنا الى البرهان
فى اثبات وجوده وكما ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة
وانما نعقل بصفاته بذلك احتجنا الى البرهان فى العلم بوجوده ولو امكن
معرفة حقيقته لاحتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان
بخلاف الممكن فان المرتدد فى وجوده بعد تعقل من لوازم ماهيته وهذا يستلزم
عروض الوجود فيه واعلم ان المصنف لم يذكر فى هذه المسلة مذهب
الحكماء بتمامه اذ غايته ان الوجود ليس معقولا بالتواطؤ على وجود الواجب
والممكن وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب عين
ماهيته لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات
الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الاصحاب من ذهب الى ان الوجود
لا كلية له ولا تعدد ولا عروض وانما هو حقيقى حقيقى واحد بالشخص قائم بذاته
موجد منه الماهيات الممكنة موجود غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات
تلك الماهيات عبارة عن موجودية تلك العروض القائمة بها الحاصلة لها
بذلك المعلق وكانهم يقولون هذا هو مذهب الاولين والآخرين من الحكماء
المحققين ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى نحو هذا الا ان
الحق ما هذا ليس بمجرد البحث مقابل الزم الواجب عالم
بذاته الخ اعلم اولا ان العلم بالشئ وادراكه بحسب واحد وهو ان يحصل حقيقة
عند الذات المدركة اى يحصل عندها حقيقة الشئ اما بنفسها او بصورة
وتثالها لها انا لا لا نكاد ندرك انفسنا او نعلم بالضرورة ليس يحصل
صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كوننا حاضرة لانفسنا

ان ادراك ان

م

لا ندرك عنها قطعا ويبقى صدا عليا حضوريا وانما الثاني فكاد ان ينكره الانسان
فان المحسوس الخارجي سريع التحلل والتأثر فتسام صورته في الرطوبة الجليدية تواتر انعكاسها
شيئا فشيئا بحضور ذلك الشخص عند الحاسة ويحصل ثابتا بعد غيبة الشخص صورة
الخيالية العزيزة بالفراش المادية بحصولها في الحس المشترك عند انتفاء الشيء
ويتعقل بانها حقيقة الكلية بحصول صورة المعقولة في النفس ومعنى هذا انطباعها
ومما ينبغي ان يعلم هنا ان كل موجود مجرد عن المادة والواحق مدرك لذاته لان
كل مجرد هو مدرك بالذات عالما بما في ذاته لان هذا الفصل الثاني وحقيقة
حاصلة له فيكون حقيقة لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا لذاته لانه ادراك
ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له
لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله والا لم يكن حصوله لشيء فان حقيقة كل
شيء هي حاله ذلك الشيء هو فلو لم يحصل الشيء حقيقة عند حصوله لكان ذلك الشيء
هو ذلك الشيء بلا دونها فلم يكن لكل الحقيقة حقيقة لاحد آخر وهذا خلف
واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة فلو كان عالما بالكل جسمانيا
فيلزم اشتغاله دون انتفاء الجسم الى اجزاء والجسماني الى اجزائه وكل
مقتضى محل فنلزم ان يكون الواجب لذاته مركبا وصريح ضعف ان الواجب
لذاته مجرد عن المادة ومن هنا ظهر ان كل مجرد عن المادة عالم لذاته فهو ان الواجب
عالم لذاته وهو المطلوب هذا تعقل الشيء لذاته الخ فانه لو لم يكن ادراكه عند
حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا معللة ان نعترض بان تعاقل الادراك عند
هذا المعنى اضافة من العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير المتضايفين وظاهر
من هذا امتناع تقديم تعقل الشيء لذاته اذ لو تعقل شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته
وانه محال فاقول نحن في هذا الفصل بين ان الواجب عالم بذاته او ورد هذه
الايراد ودفعا لهذا الاعتراض وتقرير جواب ان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير
بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة المجردة عن المادة عند المجرد
مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مجردة عن المادة عند المدرك مطلقا
او سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور

الحقيقة المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء
ذاته جاز ان لا يحضر عنده حقيقة مغايرة له وحضر حقيقة المجرد المغايرة
له والان كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان
فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته المغايرة بين العاقل والمعقول لكان كل شخص
من افراد الناس عاقلا والاقوى معقولا وانه بديهي البطلان وايضا فان
تعقل كل شيء ذاته معلوما بالبداهة كان التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات
وهو صحيح الجواب وانما ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المتضايفين وهما العاقل
والمعقول فذا لا يجاري تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا تقتضي تغاير المتضايفين
الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء
من حيث ان من شأنه العاقلية يغاير ذاته من حيث ان من شأنه المعقولية ماذا
تعقل ذاته فهو بالحقيقة الاولى عاقل وبالحقيقة الثانية معقول فزال الشبهة
بالكلية والفضل المقصود فصل ان الواجب لذاته عالم بالكليات الخ
واجب الوجود لذاته عالم بجميع الكليات المعقولة والبرهان على هذا المطلب
ان الواجب لذاته مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بسائر المعقولات
اما الصغرى فقد مر تحريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد
ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن
المعقولية هو العلائق المادية المشابهة للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد
والمجرد بمعزل عن تلك العلائق والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل مع
كونه مجردا غير وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول
البشرية لقصورها عن دركه لا يمكنها ان تعقل حقيقة الواجب وذا لا
ينافي امكان معقوليته في نفسها وكل ما لم يتعقل لم يتعقل فانه يمكن ان يعقل
مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا امتناع من تعقل وتعقل
وكل ما يمكن ان يتعقل مع سائر المعقولات يمكن ان يقارنه سائر المعقولات
في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء في العقل فيعقل المجرد مع المعقولات
حصولها في العقل هذا معنى مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه

من حصولها للواجب المركب في ذاته فجميع الصفات اذا التركيب انما يلزم
ان لو كان في جزئي للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان
بالقياس الى الصور وذا غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان
تعرضان لذات الواجب بالقياس الى معلومية المقدورية ثم ان المصنف
مال في حل المسلك الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم الباري مع الاشياء
صفة قائمة بذاته زائدة على نفس صفتي فهما بامنه الى العلم بالاشياء ان
صدر انتسام صورتها في ذاته كما العلم الحادث للنفس الناطقة وردة
مذهب الحكماء زاعما ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس الذات فانه
يشرف على ما يرد على المتكلمين من لزوم كون ذات الواجب ما علما وقابلا
للعلم فيقدح اعتقادهم العلم في عز ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان جعل
العلم نفس الذات مقدس الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا حصول
ما فيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يرد عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام
وليس ان منعوه ويقولوا العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم لما
سبقها او بارتسام صورة منها فيه لان آلة ما الارتسام اخص من العلم ولا
يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم فصل ان الواجب عالم بذاته
الخ اعلم ان تلخيص البيان في هذا المقام ان ندعي بعد مقدمات الاولى
ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علم بها جميع صفاتها وآثارها اللازمة
والغير اللازمة وذلك لان علما بهذا الوجه ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات
وهذه الاشياء من شانها ان تكون مدركة فيلزم حصول علم بهذا الوجه ذلك لان
كل حالة مستطرقة الى الانسان ان العلم القائم بالعالم الموجب يوجب العلم بالمعلول
لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه استنادها اليها ليلزم
وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول القائم ان العلم بالجزئي يكون علما وجهيا
احدهما علم بجزء المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي كعلمنا بالمعلوم
الجزئي الحادث حال عدمه السابق بعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد زال
هذا العلم وحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه زوال العلم بالوجود

المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه في الخارج او لو صح التقارن في العقل
دون الخارج ثم نوقف صحة مقارنتها على حصولها معها في العقل الذي هو الحال
لكن التقارن متوقف على صحتها فيلزم الدور وتقارن المعقولات المجردة
في الخارج سوف نفصل اياما وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وكل ما
يمكن حصوله للمجرد فواجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة
لزم كونه مادة بالقوة من خواص كون الشيء مادة ما حدث
ان كل مجرد عالم بسائر المعقولات وهو المطلوب وكل جملتنا الكبرى قد تبنا
وكل مجرد يمكنه ان يعلم سائر المعقولات لم يمنع القياس ان الواجب يمكن ان
يعلم سائر المعقولات وقد بينا بعد ذلك ان كل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول
له والا لكان له حالة منتظرة وقد تقدم خلافه ليلزم منه الخلط لسقط عنا مؤنة
الحجج المؤدية الى اثبات المقدمة الثانية كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له
وقد تبين من كل ما قدمنا في كلام المصنف من الدور والاضطراب
فان فصل الخ من معارضة او رد ما على الحجج المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها
ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات
كلها ولكن عندنا ما ننفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب
ما علما بها فلان الصور الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فتقر
الى مؤثر فيها فوكل المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب في صفة
العلم الى ذلك الغير وهو محال فنعين ان المؤثر فيها هو الذات والا لزم كونه قابلا
لها فلان العالم لابد وان يكون قابلا لصور المعلوم لها بها وايضا فلان قيام
الفعل بالفاعل محال لان الفاعلية هو ان استعداد والفاعل هو الذي وجد منه
كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب ما علما وقابلا معا للصور لزم الموجب
في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة بالامام ان الشيء الواحد لا يجوز
ان يكون مستعدا للصور ومؤثرا عالما اذ معنى كونه مستعدا للصور هو انه
لا يمتنع ان تحصل له الصور ومعنى كونه فاعلا لها انه مستقدم عليها بالعلية ولا
امتناع في اجتماع المتضايفين بعدم تنافيهما واما انهما متضايفان يلزم

ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم الحاصل على الوجه الجزئي لطائفة
الجزئي الى الغير وثانيها علم لا بغير بعينه المعلوم وهو علم متعلق عن الزمان
حاصل عن العلم باسباب وكل المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المشار بعلم
تقرر للاحوال الحاله انصورته عن الغير مسألة الوجه الاول علمك بالكسوف
المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بعتبر مثل ان يعلم قبل وقوعه
انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع وبعد ما انقضى
يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء، وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان
به حتى لا يوجد الا في جزء منه وحاله الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين الحاصل
من العلم باسبابه كما اذا اعملت لعاونة التجيم واحسابه متقدار الزمان الذي
من الكسوف فتعلم ذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان متصل الخاصة
الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض الفواريج المعلومة حتى ان
تعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف الاول
المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الفاريج الفلاني
فتعلم انه في اي ساعة من اي يوم من اي شهر من اي سنة من الفاريج المذكور وبعد علم
واحد مستمر حاصل قبل الكسوف معه وبعد لا بغير بتغير من الاستقبال
الى الحضور الى الانقضاء متعلق عن الزمان لامكان كون محيطا بالزمان
بان يصور هذا الجزء من الزمان جزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد
فكذلك مثل هذا الوجه من العلم فقد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن
حاصلا لكن المثال المذكور فتكون حادثا بالزمان فتكون زمانيا لاحاطة
الزمان بحدوثه علما بانه حادث بعض افراد المختص بوضع متعلق بالماضي
لاباعتبار تعلقه من الزمان بحيث ذاته وان قد تحدث عند المتجددات
معه لم واجب الوجه لذاته عالم بالجزئيات كلها لاعلى الوجه الجزئي
بل على الوجه الكلي لكان زعالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما بما ذكرنا
من المقدمة الاولى فيلزم علم معلوله الاول بما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلم المعلول
ايضا علم بالام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهلما الى آخر المعلولات القديمة

بل يدل على وجه كلي علم الكسوف الجزئي بعينه فانك تعلم انه كسوف يكون بعد حوكذا من كذا الشهر
بعض كذا واكد الجمع العوارض الملكية علما تاما لان ما علمته انما تعلم الحاصل على كثير وبذا العلم عرفت كاف لوجوه ذلك
الكسوف في هذا الوقت فالم يعلم الله المشاهدة والعلم الكلي الحاصل من احد هذين كما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الاصل
وجب كمال ه من

ى الطول ويسرى على الحوادث الغير المتناهية في العرض فتحيط علمه
في الحوادث الغير المتناهية في العرض فتحيط علم بجميع الجزئيات الغير متناهية
والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات
ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يدرك بانه
ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك على ما ذكرنا في المقدمة الثالثة
من تفسير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته صورتان متقابلتان بحيث
لا تجتمعان عند طرفي الثانية فيلزم التغير في ذاته هذا خلف فتكون علمه
بالجزئيات على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسب
ما فسرنا في المقدمة الثالثة وهذا القدر من الكلام كاف في هذا المقام لكن
المتصف زاد عليه بان قال بل يدرك على الوجه الكلي مثل ان يدرك من
الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد حوكذا كوكب معين كذا درجة
من درج كذا فيكون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي
من فرض الشمس او في الفروج الشمالية بعضه كذا وكذا في عضو الراس
وهكذا الى آخر جميع العوارض اللاحقة بهذا الكسوف وبعد الادراك
ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يتصور حمله على كثيرين وما لم يكن الحاصل في حق
احد نوع من ادراك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن عالما بالجزئيات الا
على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله نوع من الجزئيات
جميعا كلها ليس الا وهذا تصريح بانه لا يعلم الجزئيات وهو باطل مخالف
ورد في هذه الزيادة استدراك ايضا وهو زائد فوقها وهذا العلم غير
كاف في عدم افتقار الله الى فصل ان مواضع الوجود
مريد اورده في هذا الفصل مطلبين احدهما ان واجب الوجود مريد
للاشياء يعني ليس ما صدر عنه من الاشياء صادرا عنه بارادة وراءها
انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به ويصدر عنه لما انه
عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لابد ان يكون خيرا للكون
مشتملا للخيرات وغير منافية لما هيته لان الصادر عنه لازم لحقيقته موجه

وكل بسيط شأنه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة معلول
واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يخلو لئن يكون عرضا
او لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه فاما بنفسه او بحال الاول باطل
او اقتضاء بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان
هو المبدأ كان المبدأ فاعلا ذاتيا لا معا لمبدأ العرض وانه محال وان كان
غيره كان معلولا لان ما سوى من الموجودات فانما معلول له
اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين
عنه بلا واسطة لزم صدور اثرين من المبدأ الاول في مرتبة واحدة
وانه محال وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان
هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضنا كذلك هذا
وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم
تقدمه على نفسه وهو محال ثبت ان المعلول الاول ليس بعرض فيكون
جوهرا فاما ان يكون مبدأ او صورة او جسما او نفسا او عقلا لا جائز
ان يكون مبدأ لان الاقسام الثلاثة الاخيرة كلها معلولة لان لو كان مبدأ
لزم تقدم المبدأ على الصورة لتقدم المعلول الاول عليها ما سوى من
المعلولات لكن المبدأ لا يقوم بالفعل الا بالصورة فلا يتقدم عليها
ولا سبيل الى كونه صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على المبدأ لتقدم
المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا
تتقدم بالفاعلية على المبدأ لما تبين ان الصورة شرط لفاعلية المبدأ وذلك
لان كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان الصادر
عن المبدأ الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا
واسطة محل واحدة من الهيولى والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن
شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هذا خلف
الاول يلزم صدور اثرين عنه في مرتبة واحدة وانه محال وعلى الثاني يلزم
ما ذكرناه في القسمين الاولين لكونه واحدا منها لا بعينه ويلزم ايضا خلاف

فكر

المعلولات

الجسم الوجود

الفرق الثالث

فصل في

اثبات العقول الخ المبدأ الاول جل ذكره بسيط المعنى فيه تعدد حيثيات

المتقدم

المحوى لان تقدم العقل الثانى على المحوى بالعلية وجامع المتقدم لعلة لا يجب بل يصح ان يكون متقدما بالعلة ولا استدراه هو اورد عليهن على المعلول الواحد بالشخص وهو صحيح بخلاف العدم الزمانى فان جامع المتقدم يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو الموجود فى الزمان المتقدم وجامع المتقدم بالزمان كذلك هذا الخلف والمحوى الخ لما انطل علة الحادى باسرها انها امكان الخلا استشهر ان يعترض عليه بان حال امكان الخلا لازم علمك وان لم يكن الحادى علة فهو كذلك لان كل واحد من الحادى والمحوى ممكن لذاته وكل ممكن جائز العدم فحال من الحادى والمحوى يكون جائز العدم وعدم كل منهما خلا للخلا، فلزم من جواز عدم كل منهما امكان الخلا، لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم واجاب عنه بان كل واحد من الحادى والمحوى ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من فرض امكان الخلا، بان اعدما كل منهما لاستلزام الخلا، بان الجرم الذى هو جوهر يكون موجودا للجهات على تقدير اعدامها خالى ما ورآه وذلك الجرم على تقدير اعدامها كان ما ورا، الجرم محدودا بالسطح المحدد ليس هناك الا الخلا، فكذا حاله ما ورا، الجرم المذكور على تقدير اعدامها فلا يلزم من اعدامها الخلا، وحقيقته ان الخلا، الممنوع هو ما البعد المفطور او الفضاء الموهوم من شانه قابل للزيادة والنقصان لانه لا شئ محض فلا يكون خلا، ما احد المعنيين بل الخلا، انما يلزم من وجود الحادى مع عدم المحوى وبالعكس فلا يلزم امكان الخلا، ممكن صدق كل واحد من وجود الحادى وعدم المحوى ممكن لذاته والثانى ممتنع لجواز اجتماعهما ويلزم منه امكان الخلا، قلنا الحادى لاستلزام العقل الذى هو علة موجبة للمحوى ملزوم للمحوى ووجود الملزوم مع عدم اللازم متناقضان فوجود الحادى يكون منافيا لعدم المحوى بلا شبهة حتى ان اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلا،

فصل فى ان العقل الخ الاول هو الزمان الماضى لانه لو كان الامر الدائم

Scanned with CamScanner

يذهب سلسلة العقول والافلاك نحن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع
عقول واجسام متربة غير متناهية فى الوجود وانه محال اذا انتهت الكثرة
الى العقل الناسع تصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر ونفس له سلسلة
العقول وليس عملا نعالا لعدم تناهى ما تصدر عنه من الآثار المختلفة فى عالم
الكون والفساد وما يجرى الافلاك فلك القمر وينتهى هو سلسلة الافلاك ثم
تصدر عن العقل الفعال صور العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها
بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة وتعدد الاستعدادات المختلفة
لا تحصل الا بتحول العنصر بين جهة العقل الفعال اذ لو كان جهة
منها من جهة العقل ما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وصور
العناصر قابل واحد غير مختلف فى نفسه فلو كان الاستعداد انما للعقل
فى صور العناصر لما اختلفت اصلا لان ما ثبت فى القابل الواحد
الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات فى صور العناصر مختلفة فلم
يكن من جهة العقل الفعال بل هى بسبب الحركات السماوية حتى تكون
الحركات تختلف اوضاعا سماوية مختلفة يحصل بها استعدادات صور
العناصر فنها ما هو قابل صورة جوهرية ومنها ما هو قابل صورة عرضية
فى الصور الجوهرية ما هو قابل صورة جوهرية تقتضى استعدادا
فى الصور جوهرية لفيضان صورة جوهرية من العقل الفعال على الصور
وكل حادث جوهرى كانت او وضعا او استعدادا او صورة او مسبوق
بحادث آخر من جهة لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما
او بعد حادث آخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث بمعنى الفاعل
وبمعنى الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول
باطل لاستلزامه امور غير متناهية مجتمعة فى الوجود وانه محال فقبل كل
حادث حادث لا اول وهو المطلوب نقيض قبل لانم ان الحادث لو لم
يوجد دائما لكان بعد حادث آخر ولم لا يجوز ان لا يكون مسبوقا بالحوادث
بتاتا لا بجواز وجود حادث مسبوق بالحوادث بل كل حادث لا بد له
من ان يكون مسبوقا بحادث آخر لان لكل حادث علة تامة لا محالة تكون

تنبيه

قوله عاطل صح

ترتيب صح

قوله يصح اجراءها لانها لو خالفت قاعدة يصح الاجراء فاما ان توجد الحادث
معها فى الاول او لا فالاول باطل اما اولا لاستلزامه تقدم الحادث والمعلول
ثانيا لاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة فكل حادث له علة تامة مشتملة
على جزء حادث وهذا آخر الحادث من العلة التامة ايضا علة تامة مشتملة
على جزء حادث وهذا الى غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر
الا الى اول وهو المطلوب وهذا الجواب دليل برأسه على هذا المطلوب من غير انعقاد
الى ما ذكره المصنف من الترديد ... فان قيل لم لا يجوز ان يستحيل الى هذا
الاعراض صورا متقابلة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية مجتمعة
فى الوجود وحاصل جواب انا نمنع الدليل عليها وسيجىء التحقيق وتقرير
ان الحوادث لو كانت غير متناهية وآخذنا حاصلا من تلك الحوادث الغير
المتناهية احدها من مبدء معين الى غير النهاية وثانيها من حد آخر قبل حد
الجملة الاولى مرتبة والحد الى حادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية اعنى
من الجملة الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى بان قابلنا الاول
من احاد الجملة الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى والثانى بالثانى وهلم
فى بقية الآحاد فاما ان يتطابق احاد الجملتين الى نهاية او يتفاوت احاد
الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوى الجملتين الزائد والناقصة
وكذا الثانى لاستلزامه تناهى الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهى
الجملة الثانية لاستلزام تناهى الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة
الثانية بالقدر المتناهى والزائد على المتناهى بالقدر المتناهى الا ان يكون
متناهيا فيلزم تناهى الجملتين على تقدير تناهيهما وهذا الخ انما لزم من ترتيب
مرتب الامور الغير المتناهية المجتمعة فى الوجود فيكون مستحيلا وسر
الخلط ونفس القابل ان اريد بتطابق الجملتين اتحاد معانى الطرفين
فلا نم انها ان لم تتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها
ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف للاختلاف
مع الوجود فيلزم انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل من

من الاول جزء من الثانية يلزم ان تطابقها هذا المعنى يستلزم تساويها
ويلزم لا يجوز لكسر التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا يبقى الى آخر
لا يوجد بعد جزء بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاول يوجد بعد
جزء آخر منها يقع في مقابلة جزء من الاول الى تناهيه لا تساويها في الاجزاء
يلزم تساوي الزايد والناقص وهذا في الخط والجبل وان اجزاء كل منها
غير متناهية مع عدم تساويها في المقدار لانا نختار لفظ المقدار بالتطابق هو
المعنى ونقول اذا كان الجزء الاول من الخط الثانية مقابلا لما جزء الاول
من الخط الثانية مقابلا لما جزء الاول من الخط الاول وهذا يأتي في اجزاء
من الاول جزء من الثانية من غير تفاصيل للثانية عن الاول فلزوم التساوي
اذ ذاك امر ضروري لا ينكر الامن كابر معاندا مكابرا بالعقل وفيه نظر
واما المثل بالخط والجبل فمشترط في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان
كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيها ان
كل واحد منها قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولكن
فرضا وفرض محال ان اجزاءهما الغير المتناهية موجودة بالفعل عند ذلك اضافا لا يوجب
تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم ان لو كان الاجزاء
متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتمهد عندك
صدق المقال فاذعن للحق بكل حال ولا تكابره فانه من شيم اهل الجهال
خاتمة في اصناف الاصناف الآخر اورده المصنف في هذا الخاتم هذا بيانها
الاول في اثبات النفس بعد الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية
للنفس الثالثة في اثبات الالم العقلي لها واشارة الى ملكة الباقية
الى مراتبها بحسب اللذة والالم بقاء النفس بعد الموت على الآخر الى
الفناء الآخر للنفس واللذة والالم ومراتبها على احوال اللذة والالم بهم
البحث عن هذه الامثلة بالاجمال لانه بانبات هذه الامثلة هدم
ابو هاشم منكر نبيا من نفيها سواء النفس بعد خراب البدن الخ
بعد ان ثبت ان النفس باقية بعد الموت والبرهان على ان النفس بعد

البدن اما ان تفسد وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان تعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ او على مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان
فسدت فلان فيها شيء يفسد وشيء آخر يقبل الفساد اذ الفاسد لا يجوز ان
يكون قابلا للفساد فان الفاسد لا ينفك مع الفساد والقابل للفساد يجب
ان يكون باقيا معه ليصح بقاء القابل مع المعقول والا يكون لم يكون الفاسد
هو النفس والقابل لفسادها البدن لان البدن انما يكون محلا لفساد
النفس اذا كان محلا للنفس ويكون النفس صورة حالة فان معنى كون
شيء محلا لفساد شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول محلا للثاني فيزول
الثاني عن الاول كما ان معنى كون الشيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون الشيء
الاول مستعدا لان يقبل فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا
له فلو كان البدن محلا لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس
صورة حالة فيه ولما كان قد ثبت ان النفس جوهر غير حال في الجسم فلا
يكون البدن قابلا لفساد النفس فلا يكون الفاسد والقابل للفساد جزء
من النفس فلا يلزم تركبها وهذا بسط ما قيل ان النفس لا تفسد لانها
اما ان لا تكون النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلق بعد موت البدن ان
تعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان وانه
باطل اما الملازمة فلان النفس قد ثبت انها حادثة البدن يعني لم
يكن البدن اذا لم استعداد لقبول النفس فيفيض عليه من المبدأ النفس يتعلق
كل بدن يتعلق به نفس حادثة عند ما يهم استعداد لقبولها فلو تعلق
به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق به نفسان واما بطلان
التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة ان نفسه هو واحد غير متعددة فثبت
بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذا بطل
القسمان الاولان تعين الثالث وهو بقاؤها النفس بعد خراب البدن
مفارقة اذا وهو المطلوب هذا تقرير هذا الحجر على وفق ما ذكر وفيه مناقشة
على المطلوب اذ قد يمنع صغرى قياس بطلان التناسخ بلزوم النفس حادثة عند

البدن وتقرير حدوث النفس صاك بما يدل على بطلان السابق فكون
النفس صاك بما دل على بطلان السابق وهو محال ونحن على الظن يمكن
ان نستدل على حدوث النفس بحدوث البدن بما يدل لا يتوقف على بطلان
السابق وهو ان يقال لو كانت النفس بحدوث البدن بدليل المتوقف
على بطلان السابق يصدق يقال فيما كانت النفس بدليل مستغن الوجود
عن الازل الى حين تعلقها بالبدن لكانت متصفة لوجودها المستمر
تعقلا مستمرا لكن التالي باطل لان تعقلها لوجودها بكونها بحسب الذات لا بالقوة
انما كان لاجل الوقت وحين كان كذلك لزم كون النفس متذكرة لوجودها المستمر
بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا يمحق التعقل الوجود لاجتماعهما المعلوم
بالوجدان فلا يزيل التعقل المستمر السابق فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر
فلو كانت النفس قديمة كانت متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق والتالي
باطل فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها حادثة فيكون مسبوقة بمادة
وكل ما هو مسبوق بمادة يتوقف حدوثه على تهيؤ مادته القابلة
له فالنفس متوقفة الحدوث على امر قابلية مادتها التي هي البدن فيكون
حادثة بحدوث البدن القابل لها وهو المط مدار اللفظ
اللذة هي ادراك الملائم الخ فاكان المقصود من عقد الدليل اثبات
اللذة العقلية للنفس الفاطنة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا
على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال اللذة هي ادراك الملائم من
حيث انه ملائم فكل مدرك اي اللذة هي المدرك الملائم
من المدرك كاتب من حيث انه ملائم فكل مدرك فاكون هو مدركا عند
مرغوبا له كقطع الخلازة عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول
الرجحة عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة التي يلتذ بتذكرها
وقد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيثية ملائمته فانه ليس
بلذة كادراك الناطق المتذكر فانه ملائم من حيث انه ناطق لا من حيث انه
متذكر فانه ادراك من حيث انه ناطق ادراك لا من حيث انه ملائم فلكون لذة ادراك

من حيث انه متذكر ادراك لا من حيث انه ملائم فلا يكون لذة اذا عرفت
هذا المصدر فنقول النفس الفاطنة لها ملائمات وهي المعقولات التي من شانها
النفس الفاطنة ان تحصل لها ادراكها مثل ان تحصل لها ما امكن لها من ادراك
الحق الاول فانه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع الجهات
منزه عن القوة منزه عما لا يليق بذاته من النقائص منبع لفيضان الخير
على الوجه الاحسن والنظام الاليق ثم ادراك ما ترتب بعده من معلولاته
على الترتب الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
والمبدعات التي اما مجردات كائنات من البسائط التي العنصرية وما تحصل منها
من المركبات وغيرها مما تقسم فيها صور جميع الموجودات على النظام
الذي وقع عليه فيصير عالما عقليا مضاهيا للعالم الذي هو الوجدان والحسان
وعند الادراك يحصل بعد حصولها للنفس الفاطنة الاولى عنها بمفارقة
البدن لانها لا يحتاج في تعقلاتها الى الآلات الجسدانية بل يتم ادراكها
بكل الادراكات قوة وكمالا لمفارقة النفس عن البدن المتعلقة عن
كدورات المادة التي كانت تصدها عن ظهور صورها فيها فيحصل لها من
ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات الثابتة المستعلية كالاضافية
معها ومن اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذة هي الادراك كمالا
ونقصانا والاضافية من مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية
وكذا من الادراكين فلاضافية من اللذتين وعدم حصول اللذة الحاصلة
للعقل لوجوه الماضي منها وهو ما ذكرنا من العوائق والعلائق الجسدانية
هذا تمام ادراك الملائم الخ انت في عقد البدليل اللام المفتوح
للنفس الفاطنة فسر اولا الملائم بانه ادراك الملائم من حيث انه ملائم والمراد
الشيء وهو مقابل ما يلائم وقائل قد الحيثية ههنا على ما ذكرنا من
العائد الى تفسير اللذة ثم قال ومنافي النفس الفاطنة هو الضد المضاد لكمالها
ما دام مرتبة البدن وكانت تلك الضدية الوجه المضاد لكمالها الحاصل
لها متكلة ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لان الشر

الا لم سواد راى الخافى من حيث از حنان سداد النفس الكاملة
بالاجتهادات الخ كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان تحصل لها
تصورات حقائق الاشياء والتصديقات اليقينية باصالتها وكمالها الثانى
معها بحسب القوة. العلة تقول ما عن الهيآت الردية البدنية فالنفس الناطقة
باعتبار كمالها النظرى لابد من ان يكون منصفة بالكمال اولا وعلى الثانى لابد
من ان يكون لها شوق الى الكمال اولا وباعتبار كمالها العملى لابد من يكون لها تعيه
عن الهيآت المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العلمى
الى كل واحد من حالاتها العملية باعتبار الكمال النظرى انتشر كل واحد من الحالات
الثلث النظرية الى قسمين حاملة الحالة مع بقاء النفس عن الهيآت المذكورة بلا بعض
ما لمصنف اورد الحالة الاولى من المدارس مع تفصيلها الى قسميها وبيان حدوثه
النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة فى الآخرة وسعادة النفس
الكاملة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية اذا فارقت البدن
وكمالها منقية عن الهيآت الردية البدنية المضادة لكمالها منزهة عن العلائق
الجسدانية العائقة لها عن الاتصال بعالم القدس انتظم مع الملائكة المقربين
مستغرقين فى حضرة جلال رب العالمين فى مقعد صدق عند مليك
مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر وان فارقته وهى غير نقية عن تلك الهيآت تبقى بسبب
ما تمكن فيها من الهيآت محجوبة عن الاتصال بعالم القدس وتحصل لها عند
ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم لازما لها بل عارضا تزول بزوال
البدن الموجبة ومن هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف
رسوخ الهيئة قوة وضعفا النفوس الناطقة اذا ظهر لها الخ اورد على
هذه الحالة الثانية وهى ان لم تكن النفس خالية عن الكمال مشوقة اليه على سبيل
الاجمال من غير تفصيل لها الا فيها وهى مرتبة النفس مع هذه الحالة من الشقاوة
وتقدير ان بعض النفوس الناطقة قد تنفطن بسيطا يتفق لها من كسب
المجهول من المعلوم بطريق النظر فى الامور الجزئية انما لو اشتغلت بتحصيل المعارف

الحقيقية والعلوم اليقينية التى يذعن كل عاقل انها فضيلة وكمال لذة
مابضاد صاص الجهل ورذيلة ونقصان وبذل المجهود فى اكتسابها بالنظر
مثل ما انفق لها من الاكتساب فى الامور الخربة لحصلت لها
تلك المعارف والعلوم وكملت بها الكمال الممكن لنوعها ماذا انتظمت هذا
النفوس وظهر لها ان من شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل
لها شوق وميلان ذاتى الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا
لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت منغمسة بالبدن لان العلائق البدنية
تلهيها عن ذلك الشوق ماذا فارقت البدن وليس معها شئ من كمالها
الممكن بالمكاسب عن اكتسابها من تعلقها بالبدن او اشتغلت بتحصيل
ما كان صارفا لها عن الاكتساب عن اللذات الحسية او الوهمية ظهر
لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما فتزول حائليتها عن العلائق وتحصل
لها اليأس عن الكمال الذى هى مشوقة اليه لفوات آلة التحصيل فيحصل لها
الم شديد وهى الم النار الروحانية الموقدة التى تطلع على الافئدة
هذا الم. النفوس الناطقة الساذجة الخ اورد فى حد الدائم الحال الثانية
وهى ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها الى
قسمين حسبنا ما للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة
الساذجة التى لم تكتسب العلم وما تبعه من الشرف والكمال اذا فارقت
البدن وكانت خالية عما يولها من الهيآت البدنية حصل لها النجاة
من العذاب والخلاص عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيآت
الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الكاملة المتجلية بالصور
القدسية من اللذات المستعلية. فعلم من هذا ان البلاغة التى توجب
سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص من قطاة تبز آوهى ما
ذكرنا من التفطن الذى يوجب الشوق الى الكمال وسماها تبز آ لعدم
بلوغها فى القوة الى حد يوجب انبعاث صاحبها الى تحصيل الكمال وان
فارقته وشئ من الهيآت الردية متمكن فيها تالمت بفقدان البدن

الذى به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الله الراسخة فيها كهيئة
الشره التى لا يمكن تحصيل مقتضاها من التلذذ بالملاذ الخسيسة
الا بواسطة الآلات البدنية الفانية عنها بالموت وسعى فى
كدر البيول متقيدة بسلاسل العلائق غصة بعذاب اليم لكن
هذا الالم لا يكون لازما بل يكون زايلا كما ذكرنا فى الحالة
الاولى ولكن هذا آخر ما قصدنا جمعه فى هذا الشرح من الفوائد
وارد نا نظمه فى هذا السلك من الفرائد حامدين لله على التوفيق لاتمامه
على نحو ما اجملنا من الاستقصاء فى تلخيص قواعده والاكثار على كنه
حسب الامكان فى تحقيق مقاصده والالتزام شرط الانصاف
فى المباحثات والتحرز عن الاعتساف فى اثنآء المناظرات هذا
مع اعترافى بالعجز والقصور وانتسابى بمعظم القوى الى النقصان
والفتور ولكن الله يمن على من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويدخل
من يشاء فى رحمته بمزايا الطول والاكرام انه البر الرحيم والجواد
الكريم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

نعم قرأته الوداد الله جل الدين ابن الحاج ابى زكريا يحيى بن زكريا الانصارى عفا
الله عنه وعن والديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين يوم الاحد الثالث والعشرين من ربيع الآخر
سنة خمس وتسعين وثمانمائة على العزال احسن ما يخرج الدرعوس